

خيار المقاومة

«خيار المقاومة هو
الفصل والفيصل على
توقيت 25 أيار»

د. يحيى غدار

يبدأ أيار بيوم العامل المقهور ولا ينتهي بشهيد الصحافة المغمور أنه شهر الغلال غثها وسمينها والمحطات أنكرها وأمجدها، فالخامس منه تلغم بنوايا السوء وفجره السابع ليأتي على الفتنة وأصحابها وينقذ الوطن من عظام الأمور، والسابع عشر منه تبردخ باتفاق الذل والعار المنسوج بأيدي دولية آثمة وخيطان عبرية سائمة وأدوات عربية ومحلية ممسوخة حيث تمزق بمقص الممانعة وتناثر أربا في مهب الريح لترتسم على أطلاله مرحلة جديدة واعدة شكلت المقاومة نهجها ونبراسها وأبت إلا أن يكون أيار الشاهد على أجندتها وبالتحديد الخامس والعشرون منه عام 2000 يوم الوعد والعهد للمقاومة والتحرير الذي شهد الاندحار المذل والأدبار المهين دون قيد أو شرط لأسطورة العدو الذي لا يقهر...

أما فيما خص فلسطين والخامس عشر من أيار ووعد المشؤوم بحقها فقد أصر شعبها المقدم ولو بعد حين أن تكون الانتفاضة من رحم التوقيت بالذات شاهرة على التخوم ومن مشارف الطوق سلاح الرعب المستديم بوجه جلادي فلسطين وسفاحي «حق العودة» وعدم الرجوع عنه إلا على وقع «أن عدتم عدنا».



مجلة شهرية إلكترونية تصدر عن
التجمع الوطني لدعم خيار المقاومة
العدد الثالث عشر 30 أيار 2011

الفهرس

- * «خيار المقاومة هو الفصل والفيصل على توقيت 25 أيار» / د. يحيى غدار 1
- * جريمة العصر اوباما «قتل» ابو مازن ونتنياهو «قتل» اوباما / د. عصام نعمان (لبنان) 3
- * المكانة والمكان في قدر مصر وايران! محمد صادق الحسيني (إيران) 6
- * الرقابة الشعبية في مصر وتونس بعد الثورة فيصل جلول (باريس) 8
- * دولة فلسطينية بحدود 1967م (رؤية قانونية) د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير (مصر) 10
- * عدم شرعية التدخل العسكري في البحرين د. أحلام بيضون (لبنان) 14
- * هل انتهى تنظيم القاعدة؟ العميد إلياس فرحات (لبنان) 16
- * رائحة النفط في ليبيا د. بشير مصيطفى (الجزائر) 22
- * السياسة الأميركية الشرق أوسطية د.أحمد جابر (فلسطين) 25
- * العرب.. إلى أي منقلب؟ د. صبحي غندور (واشنطن) 30
- * فلسطين بين الداخل والخارج د. مصطفى يوسف اللداوي (فلسطين) 32
- * أميركا الصهيونية د. عبد اللطيف مهنا (فلسطين) 35
- * مسيرة العودة عودة للبناء النضالي د. محمد احمد جميعان (الأردن) 37
- * المالية العامة وقائع وضوابط تميم موسى (لبنان) 40
- * بيانات وأنشطة 49



25 أيار أكثر من ذكرى في تاريخ وطن وأمة أنه بداية النهاية لكيان مسخ، والمبضع الذي أحدثته المقاومة في جسد المشروع الأميركي الصهيوني والمسمار الفولاذي في نعش الكيان الغاصب الذي استباح الأمة وكرامتها بدعم متاح ومباح من كيدية العم سام والحلفاء المارقين وترسانتهم حيث شكلوا درعا لتفوقه وشبكة أمنه وأمانه مما جعله لعقود متعطرسا بوحشية افتراسه وامتاديا في قضم وضم فلسطين متجراً على خطوط التماس المفتعلة التي توجهها النظام الرسمي العربي استسلاما وتنازلا برسم سياسة لا حول ولا قوة!

25 أيار فاتحة الفتح المبشر باقتلاع الكيان الغاصب والتأسيس الممنهج لخيار المقاومة والانتقال النوعي من نصر إلى نصر مما أخرج قوى الاستكبار عن طورها واستنفر غرائزها ومقاوليها وزبائنها في المنطقة وفي كل اتجاه بدءاً بغزو أفغانستان واحتلال العراق بغية محاصرة المقاومة كمقدمة لتوجيه الضربة القاضية لاستئصالها إلا أن الرد الصاعق من المقاومة وشعبها أتى أكثر وقعا وأشد إيلاماً في حرب تموز الظاهرة وبدعم من سوريا وإيران مما خلط الأوراق ورمى المعسكر المعادي في عقدة التراجع والإرباك والانهدامية.

من هنا نلاحظ اليوم كيف فتح المشروع الأميركي الصهيوني شهية التدخل في موسم الانتفاضات العربية وزج بأنفه بكل شاردة وواردة عله يستطيع إيجاد المنافذ لقلقله وبدائله المخربة التي تجعله شريكا في ما يجري والتعويض عن خسائره المتلاحقة وذلك بالتشاور الحثيث مع حلفائه ومع كيان العدو في محاولة لتحيدته عما يحدث وإتاحة الفرصة له للملمة وضعه بانتظار ما تؤول إليه الأمور مع أنه المعني بسقوط الهيكل على رأسه قبل غيره.

لذا فقد شمّر التنين الأميركي متصدراً الواجهة مكشراً عن أنيابه منصباً نفسه الولي على أمر المنطقة مطلقاً العنان لفرمانات التشوف وكأنه الأمر النهائي بشأن الانتفاضات، مفصلاً نهاية فلان من الحكام كما في مصر وتونس، محددًا خطة طريق النهاية للحاكم في ليبيا واليمن، مهدداً متوعداً النظام السوري على أنه مصدر القلق للعدو الغاصب ومتهما المقاومة بالإرهاب والاعتقال السياسي بكل وقاحة غير مكترث بفلسطين وحق العودة لشعبها مفلساً حقوق الناس على هواه وما يتناسب مع مصالحه متناسيا ما حل بسلفه وديمقراطيته المفضوحة التي أتى باسمها لإنقاذ العراق فأغرقه وغرق معه في حل الصحراء... أنه الأميركي البشع الذي لا يتغير أداء وممارسة وانتقاما .

خيار المقاومة هو الفصل والفيصل على توقيت 25 أيار المجرّب والذي يرد على المتكبر المتجبر أن الحق قوة والقوة مقاومة وعند الامتحان يكرم المرء أو يهان ومهما عمل النظام العالمي على تصدير عصاباته بقصد التفتيت والتقسيم والتجزئة أو تحت أي مسمى فلن يمر وسيرد السهم إلى نحره وتنقلب الطاولة على المؤامرة وأهلها ...

أما سوريا فستبقى عرين العروبة وقلعة الممانعة ورافعة المقاومة وستصمد بمشيئة الله وقائدها وشعبها وبوعي مواطنيها ولن تثني ولن تنحني لمسلسلات الفيلم الأميركي الذي لن يكون مصير حلقاته المشبوهة بأفضل مما أصابها سابقا وكل التهويل والوعويل والتهديد والوعيد سيذهب في مهب الريح ويتبخر مجرد فقاقيع ودخان لن يصيب بالعمى إلا من ينظر بعين واحدة صهيونية...

ولأوباما وتنتياهو العبرة والاعتبار بما حل ل نيوجرسي وساعر والبادئ اظلم والحق أقوى والأقوى سينتصر.

جريمة العصر

اوباما «قتل» ابو مازن ونتنياهو «قتل» اوباما...

د. عصام نعمان



على مرأى من العالم ، اقتترف رجلا دولة ، خلال 24 ساعة ، جريمتين سياسيتين مدويتين .

باراك اوباما أقدم في واشنطن وبتاريخ لم يمر عليه الزمن على «قتل» ابو مازن محمود عباس بدم بارد ، قصداً وعمداً ، بكلمات واضحة فاضحة سددها الى رأس المغدور .

كان ابو مازن ما زال «يتخبط بدمه» عندما قام بنيامين نتنياهو ، في فجأة الغدر، بإطلاق بضع كلمات مسمومة على «القاتل» المزهو بجريمته فأرداه للتو.

اوباما ، رئيس الدولة العظمى ، حاضنة «اسرائيل» وحاميتها ، «قتل» ابو مازن سياسياً بتبنيه علناً فكرة «الدولة اليهودية» ؛ مُسقِطاً مطالب اميركية سابقة بوقف الإستيطان؛ متخلياً عن اي دور اميركي في الوساطة او في إستضافة المفاوضات او في تكليف مبعوث لمتابعتها كبديل من الموفد المستقيل جورج ميتشل ؛ مؤكداً إلتزاماً اميركياً متجدداً بالاولويات الصهيونية لأي مفاوضات ، وأهمها الامن والحدود ؛ مؤجلاً البحث في البندين الاكثر حساسية ، القدس وعودة اللاجئين ؛ داعياً الى اقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح ؛ مجيزاً انسحاباً اسرائيلياً متدرجاً من الضفة الغربية؛ معلناً رفض اميركا مشروع الإستحصال على اعتراف من الجمعية العامة للامم المتحدة بدولة فلسطينية على «حدود» 1967 .

أطلق اوباما كل هذه العبارات القاتلة ، فأردى ابو مازن بما هو ممثل الجانب الفلسطيني في المفاوضات المزمّنة (السابقة) مع الجانب الصهيوني . فعل ذلك قبل 24 ساعة من اجتماعه الى نتنياهو أملاً في ان يرضيه فيوافق على استئناف المفاوضات في تمرين للمستحيل جديد. لكن نتنياهو ، المدرك ضعف اوباما وإنشغاله بتأمين ولاية رئاسية «ثانية» ، ردّ بإستعجال «قتل»

الرئيس الاميركي سياسياً على مرأى من شعبه والعالم برفض مضمون خطابه ، ولاسيما إقامة الدولة الفلسطينية على «حدود» 1967.

الأنكى من ذلك كله ان شخصيات نافذة في الحزب الجمهوري ، بينهم مرشحون اقوياء للانتخابات الرئاسية العام 2012 ، اتهمت اوباما بأنه خان اسرائيل في خطابه ، وانه تخلى عنها . ردت اوساط الرئيس الاميركي ، بذلّ انه ينوي زيارة اسرائيل في الصيف المقبل !

الغريب ان اول ردة فعل للرئيس الفلسطيني المقتول سياسياً كانت تصريحاً منسوباً اليه بضبط رئيس الوزراء الاسرائيلي بجرم مشهود : رفض مبادرة الرئيس الاميركي. ترى ، هل كان ابو مازن ليستأنف المفاوضات لو تقبل نيتها هو مبادرة اوباما المتضمنة تراجعاً مدمراً ؟!

الأغرب تلك الحثيات التي ادلى بها نيتها هو لرفض مبادرة اوباما وبرزها خمس :

اولها ، «ان اسرائيل لا يمكنها العودة الى حدود العام 1967 لأنها لن تتمكن من الدفاع عنها». هذه الذريعة تطرح عدة اسئلة : ضد من تحتاج اسرائيل الدفاع عن حدودها ؟ ضد الاردن الضعيف عسكرياً واقتصادياً والذي يلتزم بمعاهدة صلح معها؟ ام ضد مصر التي وقّعت قبل الاردن معاهدة الصلح وارتضت تجريد سيناء من السلاح واقامت فيها اجهزة اميركية للإنذار المبكر ؟ ام ضد لبنان وسوريا اللتين احتلت اقساماً من اراضيها ؟ ألا يعني رفضها الإنسحاب من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا ومن الجولان اعتزامها اللجوء الى الحرب «دفاعاً» عن احتلالها هذه المناطق ؟ ثم ، هل اصبحت الحاجات الدفاعية ، في حال وجودها ، مسوّغاً لإحتلال اراضي الغير واستيطانها ؟

ثانيتها ، «ان الاقتراح الذي عرضه اوباما بشأن الدولة الفلسطينية لا يأخذ في الإعتبار المتغيرات الديموغرافية التي حدثت منذ العام 1967» . مؤدى هذا الكلام لوم اوباما لإغفاله واقعة استيطان رقعة كبيرة من الضفة الغربية بأكثر من 470 الف مستوطن صهيوني . فهل استيطان اراضي الغير بالإغتصاب والقوة مسوّغ شرعي لتملّكها ورفض الإنسحاب منها ؟

ثالثتها ، «ان اسرائيل لا يمكنها التفاوض مع حكومة فلسطينية تضم حركة «حماس» لأنها منظمة اهابية (...). وان على الرئيس عباس ان يقرر ما اذا كان يريد ان يحفظ عهده مع «حماس» او يصنع السلام مع اسرائيل» . بإمكان نيتها هو ان يرفض مفاوضة ابو مازن ، لكن ليس من حقه ولا في قدرته ان يحدد له من يصلح ومن يخاصم ومن يكون في حكومته او لا يكون . هذا مع العلم ان حكومة الوحدة الوطنية المتفق على تشكيلها مبدئياً لا تضم اعضاء في «فتح» او «حماس» بل شخصيات واختصاصيين مستقلين لرعاية اعمار قطاع غزة وترتيب اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية . لذلك فإن ذرائع نيتها هو تعني رفض استئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني إلا على شروطه وبما يؤمن له استيطان الضفة كلها.

رابعتها ، عدم موافقة اسرائيل على ايجاد حل لمشكلة اللاجئين ضمن حدودها، وعدم البحث في مسألة القدس كعاصمة لإسرائيل والدولة الفلسطينية . معنى هذا الكلام إغلاق باب التفاوض نهائياً حول هاتين المسألتين الحيويتين ما يشكّل استفزازاً مدوّياً للجانب الفلسطيني لحمله على رفض مبدأ التفاوض نهائياً ، فيبقى الإحتلال الصهيوني ويتوسع الإستيطان بلا ضوابط ولا قيود.

خامستها ، ضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة كشرط مسبق لمعاودة المفاوضات . هذا يعني امرين في آن واحد: تنازل الفلسطينيين عن حق العودة ، وإقرارهم مسبقاً بحق اسرائيل في ترحيل الفلسطينيين المقيمين فيها، جزئياً او كلياً، بدعوى المحافظة على يهودية الدولة.

كل هذه الحثيات والذرائع والمغالطات إن تدل على شيء فعلى رفض اسرائيل للتفاوض مع الفلسطينيين إلا على اساس شروطها وبالتالي استحالة قيام دولة فلسطينية سيدة مستقلة. ولعل الحقيقة الوحيدة التي تلمّظ بها ننتياهو هي قوله «إن السلام الذي يعتمد على اوهام سيتحطم في نهاية المطاف على صخرة واقع الشرق الاوسط». فهل ما زال لدى جماعة السلطة الفلسطينية اوهام حول سلام يُعقد مع اعنى كيان عنصري في تاريخ البشرية ؟

ماذا بعد خيبة امل الفلسطينيين جميعاً من خطاب اوباما في 19/5/2011 ، ومن حواراه الفاشل مع ننتياهو في اليوم التالي ؟ لعل الخيار الافضل ان تتجه القيادات الفلسطينية الى اعتماد استراتيجية مواجهة تقوم على المرتكزات الآتية:

اولاً ، توطيد الوحدة الوطنية الفلسطينية والمصالحة بين الفصائل والاحزاب على اساس الثوابت الوطنية والحقوق غير القابلة للتصرف، والعودة الى اعتماد نهج المقاومة، المدنية والبيدانية، بحسب ما تقتضيه متطلبات الجهاد ضد العدو الصهيوني .

ثانياً ، إقامة حكومة وطنية جامعة مهمتها اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ، في سياق مواجهة التحديات الماثلة.

ثالثاً ، تجاوز سياسة التفاوض مع العدو بالعمل للحصول على اعتراف من الامم المتحدة بدولة فلسطينية سيدة مستقلة على اساس خطوط العام 1967 وفق صيغة «الاتحاد من اجل السلام» وذلك عملاً بمبدأ حق الشعب الفلسطيني بإقامة سلطة وطنية على اي جزء من ارضه يجري تحريرها من العدو ، مع التمسك بتحرير كامل التراب الفلسطيني من النهر الى البحر.

رابعاً ، مع قيام الدولة الفلسطينية بقرار دولي ، يصبح الاحتلال الاسرائيلي غير شرعي بالمطلق ، فتكون مواجهته شرعية وواجبة بكل الوسائل المتاحة . هكذا تجد اسرائيل نفسها في حماة انتفاضة شعبية شاملة يقوم بها فلسطينيو الداخل (1948) وفلسطينيو الضفة والقطاع ، وفلسطينيو الشتات ، وسط حصار سياسي وتنديد اخلاقي اقليمي ودولي بإسرائيل.

خامساً ، في حال تمادت اسرائيل في رفضها تنفيذ القرار الدولي ، يكون من حق الدولة الفلسطينية السيدة المستقلة ان تتعاون مع وان تنخرط في التحالف القائم بين دول الممانعة وقوى المقاومة في المنطقة ، وان تستفيد من امكاناتها السياسية والاقتصادية واللوجستية والعسكرية في الكفاح لتثبيت سيادتها على ارضها ومن ثم لتحرير كامل التراب الفلسطيني .

المقاومة قدرنا.

المكانة والمكان في قدر مصر وايران ! محمد صادق الحسيني



في تعليقه على امكانية تعطيل مسار اعادة العلاقات المصرية الايرانية الى طبيعتها عبر الضغوط الهائلة التي تمارسها الولايات المتحدة ورببيتها اسرائيل وبعض صغار توابعها على الحكومة المصرية الجديدة قال لي محمد حسنين هيكل : " كن مطمئنا ان الضغوط الشعبية المصرية ستكون اقوى , وان حقائق الموقع الجيوسياسي وما يجمع بين البلدين الكبيرين من مكانة ومكان ستفرضا نفسيهما بصورة عودة قدرية للعلاقات رغم انف الجميع , وهذه سنة كونية لن يستطيع ان يوقفها محترف اسقاط رغبات السياسة على حقائق التاريخ والجغرافية والهوية " !

اما المشير طنطاوي فكان اكثر وضوحا مع محترفي الابتزاز المالي او مقايضة المال بالمواقف كما قال لنا مقربون منه عندما رد على امير ملحاح خائف على مستقبل دور بلاده في حال اسرعت مصر الى تطبيع علاقتها مع طهران مخاطبا الامير المرتعش بالقول : " اعتقد ان بلادكم لها علاقات طبيعية مع طهران وان لايران سفارة في بلادكم بالمقابل وانه لانية لديكم على حد علمنا لقطع علاقاتكم مع هذا البلد الجار , ولما كان هناك استثناء وحيد من زمن ما قبل الفتح في هذا السياق وهوان ثلاث دول فقط لاتملك سفارة لها في طهران اليوم هي امريكا واسرائيل ومصر , ولما غدت مصر اليوم لم تعد مصر الامس وانه لم يعد لديها ما يجمعها مع الدولتين المذكورتين أنفا في هذا السياق بعد 25 يناير و لما بات قرار مصر يؤخذ في القاهرة وفي القاهرة وحدها في الزمن الجديد , لذلك ارجوكم ان يتوقف اللاحاح في هذا المجال وكفى المستمعين تفصيل المقال " !

وهكذا عاد الامير المبجل بخفي حنين كما شرح لنا اولئك المقر بون , بينما انطلقت بالمقابل قافلة شباب ميدان التحرير لتستقل "طائرة الدبلوماسية الشعبية" الى طهران كما تشير الانباء المتواترة من مصر للاسراع في اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين المسلمين حرصا على تثبيت المطلوب من القرارات ومنع احتمالات القرصنة او الاختطاف للمتاح من الانجازات !

انها علامة فارقة ومؤشر جديد على ان قواعد الديبلوماسية المصرية قد بدأت بالتحول بين الاخوة والاصدقاء , و هي تتقدم بخطوات نوعية كبيرة اليوم على وقع انباء الفتح الكامل والنهائي لمعبر رفح الحدودي بين مصر وغزة هاشم , تماما كما تغيرت قواعد الاشتباك مع العدو الصهيوني بالامس القريب بعد ان قرر اللاجئون الفلسطينيون منذ الخامس عشر من ايار الماضي الزحف السلمي المنتظم والمنظم والمتتالي الى فلسطين مع كل مناسبة توصلهم بالوطن المغتصب والمختطف !

انه زمن التحولات الشعبية الضاغطة على الحكام رغم اختلاط الاوراق هنا وهناك ورغم بعض محاولات التشويش على نتائج اليقظة العربية والاسلامية المتنامية وسط شعوب الامة العربية والاسلامية !

ليست طهران هي الراكبة لموجة التحولات العربية محاولة توظيفها لما فيه مصلحة الامن القومي الايراني كما يتهمها البعض من جهال السياسة , بل هي واشنطن الخاسر الاكبر مما يدور على الارض العربية والمرعوبة من تجذير الثورات العربية بما يجعلها تصب في مصلحة الثورة الاسلامية الايرانية التي تريد مشرقا مستقلا وحرا جديدا على انقاض احلام كونداليزا رايس في شرق اوسط جديد !

يقول العدو ان عقارب الساعة لن تعود الى الوراء , وانه لا مكان لقوى الاستبداد والفساد واجهزة القمع السلطوية في بلادنا بعد اليوم في ظل اتساع دائرة ربيع الثورات العربية , والعدو هنا صادق في قوله هذا اذ لم يعد في المشرق الجديد الذي بدأ يتشكل على ديبلوماسية الشعوب وقواعد اشتباك جديدة , اي مكان لقوى الديكتاتورية والفساد والابادة الجماعية التي لطالما ساندتها القوى العظمى ورعتها وحلبت ثروات شعوبها , وبالاخص تلك الدولية المصطنعة والدخيلة والباغية التي زرعتها معادلة المنتصرين في الحرب العالمية الثانية وسط بلادنا وفي قلب ارضنا الطاهرة دون وجه حق !

ويقول شباب الثورة بالمقابل بان لا عودة الى الوراء من اليوم فصاعدا في مجال صناعة وصياغة القرار الوطني وتقدير مصير الامة بعيدا عن املاءات العدو مهما حاول اختراق صفوف الثوار بالتلويح بالحرب مرة والخديعة والاحتيال - اي الحرب الناعمة - مرات ومرات , وشباب الثورة صادقون هذه المرة بالفعل بعد ان خبروا صنوف الحرب الوحشية القاسية منها والناعمة !

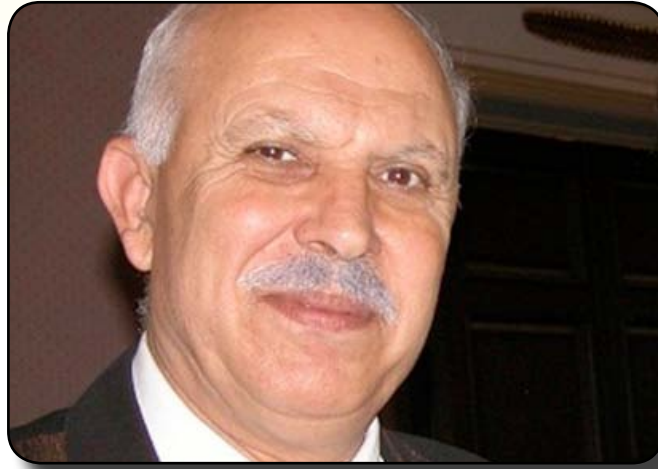
رحم الله ابا جهادا صاحب لواء حرب التحرير الشعبية والذي سموه شباب الثورة في حينها اول الرصاص اول الحجارة , وهو القائل بان لا احد يمكن ان يهزم الثائر المثابر والقابض على جرحه والناد والذي يعرف متى وعلى من وفي اي اتجاه يطلق النار وكيف يقاتل في زمن الحرب كما في زمن السلم دون ان يفتح ثغرة قبالة عرينه و حتى يمنع الجنرال " ملل " من التلاعب في ارادته في زمن اختلاط الاوراق والتشويش الهادف والمقصود على الثورات او ممارسة التضليل عليها ما يجعله في اتم الجهوزية لمواجهة العدو في زمن الحرب و7 حزيران المقبل ميزان جديد سيحمل معه المزيد !

وهكذا هي مصر الجديدة هي ايضا تبدو اليوم وكأنها مصممة على اعادة الحياة الى الاستراتيجية الشعبية الفلسطينية السهلة على اهلها لكنها الممتنعة على عدوها , وهي تتقدم بخطوات ثابتة الخطى لا تكل ولا تمل باتجاه معسكر المقاومة والممانعة مهما كانت الاثمان والاكلاف في تكتيك مدروس بعناية يجعل العدو عاجزا عن المواجهة معها مهما كان مدججا بالسلاح او مدعوما بقوى الظلام الدولي ! انه زمن فلسطين اذن ايها الاحرار " فدوروا معها حيثما دارت " كما كان يردد الشهيد فتحي الشقاقي , وقد اثبتت الاحداث بانه لن يخسر يوما مناضل سلك دربها , مات شهيدا او بقي شاهدا على رواية قصة

الحياة الأبدية فيها الا وقد شهد معنا يوم تحرير كل العواصم العربية والاسلامية من طهران يوم 11 شباط 1979 الى القاهرة يوم الحادي عشر من شباط 2011 , ويا لها من "مصادفة" ابت الا ان تقول بان التاريخ يرفض مقولة الصدفة فيما يؤكد بان قدر وميزان كل من القاهرة وطهران مكتوبان في سجل الزمان والمكان قبل وبعد كان يا ما كان !

كل الدلائل والعلامات "الشهودية" والعملائية تقول بان العلاقة بين القاهرة وطهران ستعود بسرعة قياسية مهما صدر من بالي من تصريحات تسويقية !

الرقابة الشعبية في مصر وتونس بعد الثورة فيصل جلول



لو أرادات ميشال اليو ماري وزيرة الداخلية الفرنسية السابقة أن تكشف عن خلفية موقفها من الانتفاضة التونسية، أكدت أنها كانت تنفذ تعليمات رئيس الجمهورية نيكولا ساركوزي بدقة، وأنها ما كانت لتقف إلى جانب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، لو أن ساركوزي كان مؤيداً للانتفاضة التونسية . فالنظام الفرنسي رئاسي متشدد والوزير في حكومة هذا النظام ينفذ حرفياً سياسة الرئيس، وبالتالي عليه أن "يقفل فهمه في الوزارة أو يرحل" حسب جان بيار شوفنمان وزير الداخلية الأسبق في عهد الزعيم الاشتراكي الراحل فرانسوا ميتران .

لقد صار معروفاً أن الرئيس الفرنسي فوجئ بالانتفاضة التونسية وبنظيرتها المصرية وأصيب كغيره من الزعماء الغربيين بارتباك عكسته تصريحات تحكي محاسن الأنظمة المخلوعة من دون تحفظ . بيد أن السلطة الفرنسية ومعظم السلطات الغربية اصطفت من بعد إلى جانب المنتفضين في بلدان عربية أخرى، لا بل وصل الاصطفاف إلى حد استدراج حملة أطلسية

عسكرية مناهضة للعقيد معمر القذافي وإطلاق مواقف قوية ضد أنظمة ودول تواجه انتفاضات ثورية مستمرة، وأخيراً استضافة "الربيع العربي" في قمة الثماني عبر استقبال رئيسي الوزراء المصري والتونسي .

ولعل الدعم الفرنسي والغربي الاستعراضي لـ "الربيع العربي" أوحى بأن الثورتين المصرية والتونسية قد صارتا في جيب الغربيين الذين يواصلون عبرها سياستهم السابقة تجاه العالم العربي، وأن التغيير الذي وقع في تونس والقاهرة قد اقتصر على زين العابدين بن علي وحسني مبارك من دون سياستيهما الداخلية والخارجية، بيد أن الوقائع التونسية والمصرية لا تذهب في هذا الاتجاه رغم الحذر البادي في سياسات البلدين والذي يرتبط على الأرجح بالمرحلة الانتقالية .

ورغم أننا لا نملك بعد ما يكفي من المؤشرات للحديث عن قطيعة مطلقة مع السياسات السابقة فإن البوادر الأولى في المواقف المصرية والتونسية تفصح عن لهجة جديدة في السياسة الخارجية من بين علاماتها الموقف القوي الذي عبّرت عنه الحكومة التونسية أواسط فبراير/ شباط الماضي من انتشار قوات إيطالية على الشاطئ التونسي للحوؤل دون تدفق المهاجرين إلى جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، إذ رفضت تونس العرض بعبارات قوية تشدد على السيادة الوطنية وتحذر من انتهاكها . وفي أواسط إبريل/ نيسان الماضي رفضت تونس منطق المساعدات الأجنبية وتحذرت عن ترحيبها بشراكة تنموية من أجل المستقبل . ويلاحظ في هذا الصدد يقظة شعبية تونسية غير مسبوقة فقد رد ناشطون عبر صفحة (الفيسبوك) على إعلان قمة الثماني عن قروض لمصر وتونس تقول حرفياً، الشعب التونسي لا يقبل قروضاً من دول أجنبية أو غربية . معلوم أن القمة المذكورة قررت مساعدات (قروضاً) بقيمة 40 مليار دولار لتونس ومصر لمواجهة أكلاف الثورتين الاقتصادية، على أن يتولى صرفها صندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي الذي مول "ربيع" الدول الشيوعية السابقة في أوروبا فضلاً عن مؤسسات مالية أخرى .

وكما في تونس فقد بادرت الحكومة المصرية الانتقالية إلى فتح معبر رفح بشكل دائم، وحررت معظم فلسطينيي غزة من التأشيرة المسبقة، وذلك على الرغم من الضغوط الأمريكية والغربية و "الإسرائيلية" التي مورست على القاهرة في هذا الصدد، ناهيك عن التحذيرات القوية التي صدرت عن الحكومات نفسها إزاء الدور المصري في رعاية وتشجيع المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس، هذا إذا أردنا إهمال الموقف المصري القاضي بالسماح للسفن العسكرية الإيرانية بعبور قناة السويس رغم التحذيرات الغربية المتكررة .

تبقى الإشارة إلى أن الحكومتين الانتقالتين في مصر وتونس قد أطلقتا حرية الأحزاب وتشكيلها وحرية التعبير لتقطعاً بذلك الاستبداد الذي كان يميز عصر مبارك وابن علي، ما يعني أن الدلائل الأولى في السياسات المصرية والتونسية تفصح عن توجهات جديدة قد لا تكون مناهضة للغرب لكنها ليست مطواعة وصاغرة كما كان الحال في السابق .

يسمح ما سبق بالقول إن الاستعراض الغربي في تأييد الثورتين التونسية والمصرية واستضافة ممثلين عن البلدين في قمة الثماني ربما يكون أقرب إلى العناق بالخناق، وبالتالي حمل البلدين على ضبط "الربيع العربي" تحت السقف السابق، وهو أمر

قد يستدرج حكومتي البلدين إلى نزاع مع الشارع الذي يمارس الرقابة على السلطة الانتقالية في كل من تونس ومصر، ويحرص على ضبط إيقاعها في مناخ الثورة، كما حصل في مصر عندما رفض الشارع ترشيح الدكتور مصطفى الفقي لمنصب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واستبداله بالدبلوماسي المخضرم نبيل العربي .

ما من شك في أن "الربيع العربي" في مصر وتونس يحتاج إلى رقابة شعبية مستمرة، حتى لا تجرؤ البيروقراطية والديبلوماسية المحترفة على تجويف الثورة وتحويلها إلى أثر فني قاصر على التداول في معارض الصور والخطابات الرسمية المملة .

دولة فلسطينية بحدود 1967م رؤية قانونية

الدكتور السيد مصطفى أحمد أبو الخير

استاذ القانون الدولي العام/ مصر



لم يكن أوباما أول رئيس أمريكي يطرح فكرة قيام دولة فلسطينية بحدود عام 1967م، ودولة إسرائيلية على الباقي من أرض فلسطين، أي قيام دولة إسرائيلية/ يهودية على الأراضي الفلسطينية التي أحتلها الكيان الصهيوني قبل عام 1967م وهي تبلغ حوالى 78% من مساحة فلسطين، وقيام دولة فلسطينية على الجزء المتبقى من فلسطين وهو 22% من مساحة فلسطين، ولكن سبقه غيره، فهذه الفكرة - فكرة تقسيم فلسطين لدولتين - نشأة عام 1937م، ورفضها اليهود قبل العرب.

كما أن بعض الزعماء العرب أقترح هذه الفكرة وأخرهم الملك عبد الله عاهل السعودية، وقد وافق عليها ياسر عرفات في تونس عام 1988م، وحتى الآن لا تزال هذه الموافقة هي موقف السلطة الفلسطينية، بل إنها تتمنى ذلك وترجوه، ولكن الجديد أن فكرة حدود عام 1967م في خطاب أوباما الأخير، أن حدود عام 1967م هي التي يبدأ منها الحديث عن حدود الدولة الفلسطينية، أي أن هذه الحدود ليست ثابتة بل متحركة طبقاً لما تصل إليه المفاوضات بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني، ورغم ذلك رفض نتن ياهو هذه الفكرة على الإطلاق صراحة ودون مواربة، وقال لا رجعة لحدود عام 1967م، والقدس عاصمتنا الموحدة والأبدية للدولة اليهودية.

هذه الفكرة التي ترى قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران / يونيو عام 1967م، طبقاً للقانون الدولي العام المعاصر غير قانونية وباطلة بطلاناً مطلقاً، لمخالفتها قواعد مبادئ عامة في القانون الدولي العام، أهمها مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وهو مبدأ عام ومتفق عليه ومستقر في القانون الدولي، ومفاد هذا المبدأ أن القوة لا تخلق الحق بل تحميها، وقد نص على هذا المبدأ في العديد من قرارات الأمم المتحدة، سواء قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، أهم هذه القرارات القرار رقم 242 والقرار رقم 337 عن مجلس الأمن، ولأن ذلك يعتبر مكافأة للكيان الصهيوني لاحتلاله الأرض.

إن توصية التقسيم رقم 181 لعام 1947م منعقدة قانوناً، وتعتبر عملاً مادياً وليس تصرفاً قانونياً، أي أنها لا تنتج أي أثر قانوني في القضية الفلسطينية، وكل ما ترتبت عليها باطل بطلاناً مطلقاً، للآتي⁽¹⁾:

- مخالفة توصية التقسيم للمادة الأولى الفقرة الثانية والمادة (55) من ميثاق الأمم المتحدة بشأن مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، وهو من المبادئ العامة في القانون الدولي التي لا يجوز مخالفتها ولا حتى الاتفاق علي مخالفتها طبقاً للمادة (34) من قانون المعاهدات عام 1969م.

- مخالفة قرار التقسيم 181 للمادة (10) من ميثاق الأمم المتحدة التي تخولها حق التقدم بتوصيات دون اتخاذ القرارات.

- إن توصية التقسيم رقم 181 لعام 1947م مشوبة بالبطلان لأنها لم تكتسب الدرجة القطعية وتصبح قراراً نهائياً طبقاً لإجراءات الأمم المتحدة، وقد قام مجلس الأمن والجمعية العامة بإلغائها ووقف تنفيذها حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم (27) بتاريخ 19/ 3/ 1948م وقرر المجلس فيه بأنه ليس لديه الاستعداد لتنفيذ توصية التقسيم رقم (181/ لسنة 1947م) ويوصي بإعادة القضية الفلسطينية للجمعية العامة، وفرض وصاية مؤقتة على فلسطين تحت وصاية مجلس الأمن، ولكن هذا الإجراء لم ينفذ كلياً أو جزئياً، إضافة إلى ذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14/ 5/ 1948م قرارها الثاني المتضمن إعفاء لجنة فلسطين من أية مسؤوليات، التي نصت عليها المادة (2) من قرار التقسيم 181/ لسنة 1947م والعمل على إجراء تسوية سلمية لمستقبل الوضع في فلسطين.

- يخالف قرار التقسيم مبدأ احترام الحقوق المتساوية للشعوب، ومبدأ حق المساواة في السيادة بين الدول الوارد في

1 - راجع للمؤلف كتاب فتوى الجدار العازل والقانون الدولي، دار ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، عام 2006م، ص: 121.
- دراسة بطلان قيام دولة يهودية في فلسطين في القانون الدولي منشورة بعدة مواقع علي شبكة الانترنت.
- والقدس والأمم المتحدة رؤية قانونية، بحث مقدم لمؤتمر القدس في الفكر الدولي، المنعقد بالمغرب في الفترة من 19/21 ديسمبر 2009م.
- الأستاذ / نبيل عبد الله الفيومي، مسألة القدس والجل النهائي في القانون الدولي العام

المادة الثانية الفقرة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية المنصوص عليه في المادة الثانية الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة.

وترتيباً على ما سبق من البطلان المطلق لتوصية التقسيم 181/لسنة 1947م، فضلاً عن الإلغاء من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن، يتم بطلان كافة الآثار والأفعال التي ترتبت عليها، وكذلك بطلان كافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تخالف ما سبق من قواعد عامة أمرة في القانون الدولي، وكذلك كافة التصرفات التي قامت بها قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية كافة من النهر إلى البحر بما فيها مدينة القدس الشريف كاملة⁽²⁾.

الأرض التي أعطيت لهذا الكيان الصهيوني ليست أرضه وليست من حقه لأنه سيطر عليها بالقوة وبدون سند من القانون والواقع فهو سلطة احتلال، وذلك مخالف لمبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وهو من المبادئ العامة/ الأمرة في القانون الدولي، التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، كما أن وسيلة اكتساب أرض إقليم الدولة عن طريق الغزو أو الفتح، كانت من وسائل القانون الدولي التقليدي الذي أنهى، باعتماد وثبات مبدأ تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، لذلك فإن الإقليم يعتبر غير مملوك للكيان الصهيوني فهي أرض محتلة، وطبقاً لقانون الاحتلال الحربي فإن الاحتلال لا ينقل السيادة للمحتل بل تبقى الأرض ملكاً لأصحابها وهم أبناء الشعب الفلسطيني، كما أن الاحتلال بطبيعته مؤقت، والتوقيت هنا يجعل وجود الصهاينة في فلسطين مؤقت طبقاً لقانون الاحتلال الحربي، مما يعني عدم توافر شرط ملكية أرض إقليم الدولة، والإقامة المستمرة فيها.

بصدور قرار الجمعية العامة رقم 1514 الدورة (15) الصادر في 14 كانون الأول / ديسمبر 1960م الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وقد نص على (أنه لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، بوضع حد لجميع أنواع الأعمال المسلحة أو التدابير القمعية، الموجهة ضد الشعوب التابعة، لتمكينها من الممارسة الحرة والسليمة لحقها في الاستقلال، وتحترم سلامة ترابطها الوطني، وأنه يصار فوراً إلى اتخاذ التدابير اللازمة، في الأقاليم المشمولة بالوصاية أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أو جميع الأقاليم الأخرى التي لم تنل بعد استقلالها، لنقل جميع السلطات إلى شعوب تلك الأقاليم، دون أية شروط أو تحفظات، ووفقاً لإرادتها ورغبتها المعلن عنها بحرية، لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية التامين.) يكون وجود الصهاينة في فلسطين غير شرعي، وينبغي إنهاء الاحتلال الصهيوني وحصول فلسطين على استقلالها، وليس مكافأته على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني

وقد أكدت الجمعية العامة على أن حقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في نيل الاستقلال والحصول على حريته، وإنهاء وتصفية الاستعمار الجاسم على ترابه، وذلك في عدة قرارات أشهرها القرار رقم (2535) بشأن التأكيد على أن حقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة للتصرف، أي أنها ثابتة، والقرار رقم (3236) الصادر في 22/نوفمبر 1974م وقد أكدت فيه الجمعية العامة على أن الحقوق الفلسطينية لا يمكن التنازل عنها والتصرف فيها وأن هذه الحقوق تقع في فلسطين، والقرار رقم (2672) بشأن التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتم

2 - أنظر في ذلك كل من،

- الأستاذ الدكتور/عبد الله الأشعل، موقف إسرائيل من قضية القدس في ضوء القانون الدولي، ورقة عمل قدمت لمؤتمر إسرائيل والقانون الدولي، المنعقد في بيروت 4- 11/11/2009م.
- المستشار / حسن أحمد عمر، حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال حسب القانون الدولي، المرجع السابق، ص: 4/5.

تشكيل لجنة للعمل على توفير تلك الحماية والحصول على كافة حقوقه⁽³⁾. كما نصت المادة السابعة من صك الانتداب علي منح اليهود الجنسية الفلسطينية، وليس تكوين دولة على أي جزء من أرض فلسطين من النهر إلى البحر، فقد كانت فلسطين من الدول التي تقع تحت الانتداب الفئة (أ) مثل سوريا ولبنان، وكانت لفلسطين جنسية متميزة عن جنسية دولة الانتداب، وقد بينت ذلك المادة السابعة من وثيقة الانتداب التي نصت علي (تتولي إدارة فلسطين سن قانون الجنسية، ويجب أن يشتمل ذلك القانون علي نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم...).

والغريب في الأمر رغم كل ما سبق، لم تقبل الأمم المتحدة فلسطين دولة عضوا بها، علما بأنه تم الإعلان عنها عام 1988م ووافقت عليها أكثر من مائة وأربعة وعشرين دولة، مما يضعها في دائرة التواطأ والاتهام، فقد أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (3210) بتاريخ 14/أكتوبر/1974م، بقبول منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب للأمم المتحدة، وهذا القرار اعتراف بشرعية الحقوق الفلسطينية، ولكنه قرار معيب وناقص، لأن مفاد القرار اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية مراقب وليس فلسطين، لماذا لم ينص القرار علي اعتبار فلسطين مراقب، مما يؤكد التواطأ والاتهام، بعد حيادية الأمم المتحدة قبل القضية الفلسطينية، وأصدرت القرار رقم (3237) في 22/ نوفمبر عام 1974م بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها مراقب دائم لحضور كافة الدورات وجميع المؤتمرات الدولية التي تعقدتها وترعاها الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية، وطبقا للميثاق فإن المراقب ليس من حقه سوي الاستماع لما يتم في الدورات والمؤتمرات، وليس له حق التصويت ولكنه يقدم مقترحات في الموضوعات التي تتصل به.

علي الرغم من اتهام الأمم المتحدة بمخالفة ميثاقها، إلا أنها كانت أفضل حالا من الدول العربية والإسلامية، فقد أصدرت العديد من القرارات في صالح القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ولكن الدول العربية والإسلامية، لم تتمسك بها، ولم تستخدم الآليات القانونية سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، وأهم هذه القرارات القرار الخاص بطرد "إسرائيل" من الأمم المتحدة وفرض حصار عسكري وسياسي واقتصادي عليها وهو قرار الجمعية العامة الملزم رقم (37/123) الصادر في 16/12/1982م طبقا للمادة (12) من الميثاق، وقد تكرر هذا القرار لأكثر من عشرة سنوات متتالية، مما يعني أنه ملزم لكافة أعضاء الأمم المتحدة.

يدل ذلك علي أن كافة حقوق الشعب الفلسطيني في المقاومة والاستقلال والحرية وتكوين دولته علي أرضه وعوده اللاجئين إلي ديارهم، حقوق طبيعية، والحقوق الطبيعية لا يملك القانون الدولي حياها سوى تنظيم الحصول عليها، ولا يملك حق منعها أو الانتقاص منها، فهي ثابتة ثبات الطبيعة، ويقع كل ما يخالف ذلك باطلا بطلانا مطلقا، مما يعني أن القرارات الصادرة مخالفة لذلك هي فعل مادي لا يرتب عليه القانون الدولي أي أثر قانوني، مهما كانت الجهة صادرة القرار حتى ولو الأمم المتحدة، أو أطراف المشكلة الدولية أي حتي لو كان الفلسطينيون أنفسهم أو عن طريق من يدعي تمثيله حتي لو كان تمثيله صحيحا.

ترتبيا على ما سبق فإن فكرة إنشاء دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيه عام 1967م، هي غير قانونية ومخالفة للقانون الدولي العام المعاصر، فضلا عن عدم معقوليتها، لأن الباقي من فلسطين عام 1967م، هي قطع أراضي غير

متصلة وتمثل 22% من أرض فلسطين، وهي عبارة عن القدس الشرقية والصفة الغربية وغزة، وهي غير متصلة بل هي قطع منفصلة عن بعضها البعض مما يحول دون قيام دولة بالمعنى السياسى المعروف، فضلا عن أن الكيان الصهيونى وضع مغتصبات تجعل مجرد الانتقال من مكان لمكان فى الأراضى المحتلة بعد عام 1967م شبه مستحيل، كما أن الدولة المطروحة على هذه المساحة لا تملك مقومات الدولة من حيث الموارد الاقتصادية، وستكون معتمدة اعتمادا كلياً على ما يوجد به الكيان الصهيونى لها من موارد حتى الموارد المائية بيده، كما أن المطلوب منها أن تكون منزوعة السلاح تماماً وليس لها أى سيادة لا على الأرض ولا على الحجر ولا البشر، وتلك مهزلة، على الفلسطينيين أن يرفضوا ذلك تماماً ويتمسكون بالمقاومة وتحرير فلسطين من النهر إلى البحر.

عدم شرعية التدخل العسكري في البحرين د. أحلام بيضون



بعيدا عن القراءة السياسية نحاول هنا تحديد موقف القانون العام والقانون الدولي بشكل خاص من مسألة تدخل قوات درع الجزيرة في دولة البحرين، ولتحقيق ذلك لا بد من العودة إلى الظروف التي تم فيها ذلك التدخل.

أولا -ظروف التدخل وتوصيف الأزمة

اتخذ قرار التدخل العسكري في البحرين على أثر ثورة شعبية طالب فيها الثوار بتغيير نظام الحكم القائم، وأول خطواته تنحي رئيس مجلس الوزراء الذي مضى على بقائه في السلطة 42 سنة، والمتهم بالإستبداد والتحكم بمفاصل البلاد، ثم إجراء

إصلاحات أساسية تتمثل بالعدالة والمساواة بين جميع المواطنين، وبوضع حد للتجنيس على أساس مذهبي، وإقامة ملكية دستورية. غير أن مواجهة المظاهرات بالعنف، وسقوط شهداء طور هذه المطالب إلى حد المطالبة بإسقاط النظام مع كل رموزه وإقامة نظام جمهوري بدلا منه.

ثانيا- طبيعة التدخل وعدم شرعيته

هل يحق لحكومة أن تطلب تدخل قوات عسكرية؟

حسب القانون الدولي يمكن لدولة أن تطلب التدخل من دولة أخرى أو عدة دول أو من منظمة إقليمية أو الأمم المتحدة لردع اعتداء خارجي، ويفترض في هذه الحالة أن تكون الحكومة ممثلة بصورة شرعية للشعب. غير أن القانون الدولي لا يجيز التدخل في حال نزاع داخلي، فهو يأخذ موقفا محايدا إزاء فرقاء النزاع. إن مبدأ عدم التدخل مكرس في المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة.

غير أن تاريخ العلاقات الدولية عرف ما سمي بالتدخل الإنساني، وقد استعمل هذا المفهوم لتبرير تدخل القوى الكبرى لدعم فريق ترى أنه يوفر لها مصالحها في الدولة المعنية أو المنطقة التي تقع فيها الدولة المعنية. في الآونة الأخيرة تحديدا في العام 2005 تم تكريس مفهوم التدخل الإنساني كمبدأ دولي في القرار رقم 1770. غير أن التدخل الإنساني الذي نتكلم عنه سواء ذلك التاريخي أو هذا القانوني الذي برز في السنوات الأخيرة يهدف ظاهريا إلى حماية مواطني الدولة التي يتم التدخل فيها من انتهاكات حقوق الإنسان من قبل حكومتهم، أو جهات أخرى بسبب عدم تمكن الحكومة المعنية من القيام بذلك الواجب.

إن أي تدخل خارج هذه الأسباب يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدولة المعنية، والدولة المقصودة هنا هي الأقليم والشعب والحكومة الممثلة شرعيا لذلك الشعب. وإذا كانت الحكومة هي الناطق الرسمي باسم الشعب في المحافل الدولية، فإنها تفقد هذه الصفة حين تصبح صفتها الشرعية موضع جدل. والأزمات الداخلية إذا كانت بين الشعب والحكومة هي التي تفقد الحكومة صفتها الشرعية والتمثيلية للشعب المعني. إذا كيف يمكن لحكومة أن تدعي تمثيل شعبها وطلب التدخل وشعبها في الشوارع والساحات يطالب بإسقاطها. إن نسبة الشعب المطالب بذلك هنا هي ذات أهمية نسبية، ومع ذلك فإن المظاهرات التي شهدناها في البحرين تبين أن أكثرية شعب ذلك البلد كانت ضد الحكومة وتطالب بتغيير النظام. أضف إلى ذلك أن من يبقى داعما للحكومة التي تنتمي أصلا إلى أقلية شعبية، هم المجنسون على أساس مذهبي، وإعادة النظر في تجنيسهم يشكل أحد مطالب المواطنين البحرينيين.

إن كون التدخل قد حصل من قبل منظمة أقلية هي إتحاد دول الخليج، لا يغير في طبيعة التدخل شيئا، إذا يبقى مبدأ عدم التدخل في أزمة داخلية هو القاعدة. هذا في حال نشوب نزاع عسكري، فكيف لو كان التدخل يرمي لقمع مظاهرات شعبية سلمية. لم يعرف التاريخ البعيد أو القريب تدخلا عسكريا ضد مظاهرات مسالمة. إذن التدخل الخليجي، تحديدا السعودي، المتمثل بإرسال قوات درع الجزيرة إلى البحرين، هو تدخل مدان حسب قواعد القانون الدولي.

ثالثا- جزاء التدخل في الشؤون الداخلية:

إن التدخل العسكري في البحرين يتصف بما يلي:

- أنه يشكل احتلالا لوجود قوات عسكرية خارجية على أرض دولة دون رضى شعبها، لكون الحكومة التي وافقت على ذلك لا تعتبر ممثلة له. إن القانون الدولي يعرف الإحتلال بأنه وجود قوات عسكرية على أرض الدولة ما بدون رضاها. وكما أسلفنا الدولة هنا هي الكيان المعنوي الممثل بحكومة شرعية تحمل الصفة التمثيلية للشعب، وهذا ما لا يتوفر في الحكومة البحرينية. وتم تأكيد ذلك من خلال يافطات المظاهرات الألفية على عدد سكان قليل، قبل أن يتم تفريقها باستعمال العنف.
- أن التدخل العسكري يشكل اعتداء على حق الشعب البحريني في تقرير مصيره واختيار نظام الحكم الذي يريده بحرية كاملة من خلال المشاركة في قمع المظاهرات المطالبة بالإصلاح والتغيير. إن الشعب هو مصدر السلطات، ومصدر الشرعية، والحكومة ليست قائمة بذاتها، إنها تقوم من خلال إرادة الشعب المعني.
- أنه يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان لكون القوات العسكرية الخليجية شاركت وتشارك في تقتيل واعتقال وتعذيب المعتقلين من أطباء وصحفيين ورجال أعمال وأصحاب مهن حرة...
- إن إدخال قوات درع الجزيرة إلى البحرين من قبل حكومة ذات شرعية موضع جدل تتحمل مسؤوليته تلك الحكومة بالإضافة إلى مسؤوليتها عن ما ترتكبه بواسطة قواتها الذاتية من جرائم.
- إن دعاوى شخصية أي باسم الأشخاص، وعامة أي باسم المجموعات والشعب يمكن أن تقدم أمام مختلف الجهات القانونية المختصة سواء الوطنية منها أو الدولية.

هل انتهى تنظيم القاعدة؟

بقلم: إلياس فرحات

عميد ركن متقاعد في الجيش اللبناني

كيف تؤثر المستجدات الراهنة في الدول العربية من ثورات وتغييرات سلمية وحروب داخلية على مستقبل التنظيم؟
مكانة بن لادن الأسطورية كرمز روحي تجعل من الصعب العثور على خليفة له يحمل بعض صفاته المطلوبة لاستمرار مشروع غير موجود بشكل متكامل

عندما ظهر بول بريمر على شاشة التلفزيون وأعلن: لقد امسكنا به وهو يعني صدام حسين، كان جورج بوش مسرورا لهذا

الانجاز لكن بقي في قلبه غصة: اين بن لادن الذي بارك تفجيرات 11 سبتمبر وأعلن مسؤولية القاعدة عن تنفيذها؟ أمضى بوش ولايتين وهو يحاول عبثا القبض عليه، لكن خلفه اوباما شاء ان يظهر بنفسه ويعلن مقتل اسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة بعد مطاردة لنحو 10 سنوات على يد قوة من الاستخبارات والقوات الخاصة. لم يقل اوباما انه ثار لكن ذوي الضحايا وقسما من الأميركيين تعاملوا مع الحدث على انه ثار لم يقل انه تطبيق للقوانين لأنه قتل من دون محاكمة، وكأنما إعلانات أفلام الـ «مطلوب حيا او ميتا» كانت تسري على هذه المهمة. شعر الأميركيون بالفرحة وتأكدوا من كفاءة استخباراتهم وقواتهم المسلحة. لا بأس هوليوود جاهزة للترويج والتخليد في سينما تمزج بين الواقع والخيال. الرئيس اوباما أكد على الانتصار وزار قاعدة فورت كامبل في ولاية كنتاكي وتحدث الى الجنود مباشرة وقال: «الزعيم الإرهابي الذي ضرب امتنا في 11 سبتمبر 2001 لن يهدد اميركا مجددا». وأضاف «نحن نحرز تقدما في هدفنا الرئيسي، في هدفنا المركزي في باكستان وافغانستان وهو عرقلة وتفكيك تنظيم القاعدة وسنهزمه في نهاية المطاف. لقد قطعنا رأسه وسنهزمهم في النهاية». لكن هل انتهى تنظيم القاعدة مع نهاية بن لادن ام انه سيستعيد نشاطه قريبا؟



الإسلام السياسي

ينطلق تنظيم القاعدة من الإسلام السياسي الذي تصاعد تأثيره وانتشاره بعد التراجع الكبير للحزب القومية العربية والشيوعية والاشتراكية. لا تمثل القاعدة غالبية في الإسلام السياسي ولا نسبة معتبرة فالتنظيم حسب خطابات بن لادن وبياناته يدعو الى تحقيق الأهداف بالعنف والأهداف تقتصر على مقاومة الوجود الغربي في الدول الإسلامية. لم تصدر القاعدة بيانات سياسية وانما ردود فعل على هذا الوجود والقهر الذي يقول ان المسلمين يتعرضون له. اما الإسلام السياسي كظاهرة سياسية فانه موجود بقوة على الساحة السياسية الإسلامية قبل وجود القاعدة ومن المرجح ان يستمر بشكل افضل بعد تراجعها اثر مقتل بن لادن، يصنف وزير الخارجية الأردني السابق والباحث الكبير في مؤسسة كارنيغي الأميركية مروان المعشر الإسلام السياسي ضمن ثلاث فئات:

الأولى: تنظيم القاعدة والتنظيمات المشابهة الأخرى التي تعتمد العنف سبيلا ويشمل مسرح عملياتها جميع أنحاء العالم. انها تنظيمات متطرفة لا تهتم بإجراء تسويات، وهي تعتمد منطق من ليس معنا فهو ضدنا ولا مكان للحوار معها. خبا نفوذ القاعدة في العراق والمغرب ودول عديدة، بعد ان وصلت عقيدة العنف الى ذروتها وهي الآن في المنحدر التنازلي لكن هذا لا يعني ان القاعدة او التنظيمات المتشددة الأخرى قد انتهت، فهي تنشط في الدول التي لا تبسط سلطتها على اقسام من اراضيها مثلما كان الوضع في العراق سابقا او كما هو عليه الآن في بعض أجزاء اليمن.

الفئة الثانية: هي التنظيمات التي تعتمد العنف انما في مسرح عمليات محدد في الدول التي تخضع أراضيها للاحتلال وبرز مثال هما حركة حماس وحزب الله وهي تشارك في العملية السياسية في دولها ولها أعضاء في البرلمان والحكومة.

الفئة الثالثة: يعتبرها المعشر الأكثرية الساحقة من التنظيمات السياسية الإسلامية وأبرزها الاخوان المسلمون في مصر والأردن والكويت والمغرب واليمن وهي لا تعتمد العنف وتشارك في العملية السياسية في بلادها. ورغم ان هذه الفئة تشكل الأكثرية الساحقة فان القاعدة والتنظيمات المشابهة خطفت الأضواء بسبب اعمال العنف التي قاموا بها.



عقيدة التطرف

من المرجح ان يبقى كيان ما لهذه التنظيمات المتطرفة لان عقيدة التطرف موجودة ولو كان ذلك لدى أقلية من الإسلام السياسي. ان اللامركزية الواضحة في نشاط القاعدة (ان ما نشر مؤخرا عن وثائق عثر عليها في منزل بن لادن تشير الى انه يمارس قيادة على القاعدة لا يلغي مبدأ اللامركزية الذي تعمل وفقه) تسمح باستمرارها لكن الى اي مدى؟ وإلى متى؟ وكيف تؤثر المستجدات الراهنة في الدول العربية من ثورات وتغييرات سلمية وحروب داخلية على مستقبل القاعدة؟ وهل لدى هذه التنظيمات عقيدة خاصة بها؟

ليست القاعدة مذهباً ولا ايديولوجيا ولم يترك بن لادن او سواه من قادة التنظيم أعمالاً فكرية أو كتباً توضح رؤيتهم الى

الواقع الإسلامي الراهن وتعرض حلولاً للمشكلات التي يعاني منها المسلمون في العالم. والمعروف أنها تعتنق المنهج السلفي وهو سيبقى حاضراً في ذهنية شباب التنظيم وفي غيرهم من السلفيين أيضاً الذين لا ينضوون تحت تنظيمات متطرفة، ولذلك لا يمكن مقارنة أسامة بن لادن بحسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين، التي استمرت بسبب المضمون الفكري الإسلامي وتنظيمات التعاون الاجتماعي القائمة حتى اليوم، فالإخوان المسلمون لا يكتفون بالرؤية السياسية الدينية الاجتماعية ولكن هناك أيضاً تقديمات وخدمات اجتماعية واقتصادية ملموسة في مصر تضاهي تقديمات النظام ان وجدت. لقد تعرض الإخوان المسلمون إلى حرب أمنية غير متكافئة من النظام المصري، من دون أن يقدم النظام أي بديل فكري أو اجتماعي وحتى سياسي لان التنظيمات السياسية والحزب القائمة في مصر وبقية الدول الإسلامية أضحت عقيمة وفارغة وليس لها قضية سوى الدفاع عن النظام وهي تتواجد من قبيل الروتين السياسي وليس للدعوة السياسية أو الفكرية، فكان ان نجح الإخوان في البقاء بينما سقط النظام في انتفاضة يناير. ولا يمكن مقارنته أيضاً بالشيخ تقي الدين النبهاني مؤسس حزب التحرير الإسلامي الذي يدعو لقيام خلافة إسلامية ولا يزال الحزب ناشطاً في العديد من الدول الإسلامية رغم منعه في معظمها، بسبب ظروفه الفكرية والمؤلفات والمنشورات التي تركها. لم تترك القاعدة فكرًا خاصاً ولا قدمت رؤية متكاملة جديرة بالبقاء بعدها، لذلك فمسيرها التراجع لمصلحة الإسلام السياسي الذي لابد ان يرث جمهورها ومحاربيها.

أعمال العنف

في غياب المشروع السياسي الواضح لم يتبق من القاعدة سوى أعمال العنف التي بدا للعالم كله أنها عبثية لا تطرح مطالب سياسية محددة ولا تقدم نفسها بشكل يستقطب الجمهور من الشباب المسلم المقهور والطامح على حد سواء، لذلك كان سهلاً على الغرب أن ينجح في وسم القاعدة وزعيمها بالإرهاب، وكان سهلاً أيضاً أن يتغاضى عن أي مظالم سياسية أو حقوقية إنسانية كان يمكن لأي مقاومة أخرى تتمتع برؤية سياسية أن تطرحها. وقد دفعت المقاومة الفلسطينية ثمنها باهظاً في حرب العلاقات العامة جراء الأعمال الإرهابية للقاعدة وكانت عمليات القاعدة لاسيما 11 سبتمبر السبب المباشر في التضييق على المقاومة الفلسطينية وعلى السلطة أيضاً وفي وسم الولايات المتحدة حركتي حماس والجهاد الإسلامي بالإرهاب وكذلك حزب الله اللبناني بعدما كان المجتمع الدولي يعترف به كحركة مقاومة في تفاهم أبريل واللجنة الدولية المنبثقة عنه. ان ادعاء القاعدة ان هدفها هو إخراج الأميركيين من العراق وأفغانستان لا يقنع جمهورها الذي يؤمن أصلاً بمقاومة هذا الاحتلال لان عملية 11 سبتمبر وتدمير برج مركز التجارة العالمي كانت الذريعة التي اتخذتها الولايات المتحدة لغزو البلدين اللذين يدعو إلى تحريرهما، وعندما شاهد الناس بن لادن على شاشات التلفزيون يبدي سروره بعد انهيار البرجين وموت الآلاف من الأبرياء واعلانه ان النتيجة جاءت أكثر مما كان يتوقع، اذ انه كان يتصور حرق وهدم بضعة طوابق فقط، ولم يبد أي أسف على موت الأبرياء وهم رجال ونساء كانوا في اعمالهم، كل هذا جعل الرأي العام العالمي متيقناً من ان القاعدة هي فعلاً منظمة إرهابية ورافضاً أي تسوية أو حوار معها كما ان هذا الغلو في ممارسة العنف ضد الأبرياء باسم الجهاد جعل غالبية المسلمين تجد صعوبة في تأييد القاعدة بل على العكس واجهت اعمالها استنكاراً من أكبر المراجع الدينية الإسلامية في العالم على اختلاف مذاهبها. لم يشفع للقاعدة أمام الرأي العام الإسلامي والعربي التذرع بأنها تقاوم قوة أجنبية معتدية، فقد قاوم العرب والمسلمون منذ القديم ولا يزالون، قوات احتلال أجنبية ولم يلجأوا فيها إلى القيام بأعمال إرهابية ضد المدنيين الأبرياء. لقد تسبب بن لادن وتنظيم القاعدة بضرر كبير لصورة الإسلام والمسلمين في العالم، لذلك سارعت منظمات المسلمين الأميركيين بالإعلان عن تأييدها لقتل بن لادن لأنه زعيم منظمة إرهابية قتلت الأبرياء.

رمز روعي

ان مكانة بن لادن الاسطورية كرمز روعي لحركة المقاومة ضد الهيمنة الغربية وخصوصا الأميركية تجعل من الصعب العثور على خليفة له يحمل بعض صفاته المطلوبة لاستمرار مشروع غير موجود بشكل متكامل اصلا والاسم المطروح ايمن الظواهري لا يحقق إجماعا حوله، كما ان حركات المقاومة الشعبية المسلحة تنتهي عادة بموت قادتها الذين يتمتعون بكاريزما عالية كما حصل عند مقتل تشي غيفارا في بوليفيا حيث توقفت الثورة المسلحة واستغرق الأمر اكثر من أربعين عاما ليصل اليسار الى الحكم بطريقة ديموقراطية فيما تحول غيفارا نفسه الى رمز واتخذ ثوار في فلسطين وناشطون مصريون اسمه اعتزازا ثم تحول الى حلم ثم.. اغنية مشهورة. ان غياب بن لادن مع غياب قضية واضحة يعتنقها يجعل من الصعب استمرار نهجه. هو لم يطرح خطة حكم او مواجهة بل طرح دائما رفضا للوجود الأجنبي وتهديدا ووعيدا لهذا الوجود بان يد المجاهدين سوف تطالهم وغالبا ما يتم ذلك بواسطة عمليات انتحارية. ان الهجوم على سفارة او اختطاف سائح او صحافي أجنبي لا يقدم شيئا لنضال شعب يكافح للتخلص من هذا الوجود بل رأينا على العكس انه قدم تعقيدات كبيرة للمناضلين ليس اقلها الاتهام بالإرهاب. من غير المتوقع ان يستمر أي خليفة لبن لادن في هذا النهج فما خلا عمليات انتقامية منتظرة ردا على قتله، ويستبعد ان نجد امامنا تنظيما له خطط مواجهة وأجندة عمل واضحة.

جاء مقتل بن لادن بعد ثلاثة أشهر من انتصار الثورة الشعبية المصرية التي غيرت في ثمانية عشر يوما من التظاهرات السلمية ما فشلت حركات الإسلام السياسي الجهادية في تحقيقه منذ أكثر من نصف قرن مستخدمة نهجها المتشدد والمنفر لقطاعات كبيرة من النخب المثقفة والشباب ولاعتمادها الاغتيال السياسي منهجا لعملها منذ محاولة اغتيال عبد الناصر عام 1954 ثم اغتيال السادات الذي نتج عنه وصول أسوأ منه بالنسبة لهم الى السلطة ولم يكن الاغتيال حلا على الإطلاق. بينما استطاع الجيل الجديد من الشباب العصري المنفتح على التكنولوجيا العالمية والمستثمر لثورة الاتصالات والـ «فيس بوك» و«تويتر» تحديدا أن يحقق إنجاز التغيير بقيامه بثورة شعبية سلمية حضارية في شوارع مصر أذهلت العالم ونالت إعجابه كله بمن فيهم زعماء الغرب والولايات المتحدة نفسها الذين ذهلوا بهذه المشاهد المليونية وهي تخالف كل حساباتهم السياسية، وظهر الشباب الفارق الكبير بين حركات الجهاد التكفيرية العنيفة والتظاهرات التي انطلقت بشكل سلمي راق تطرح مطالب حقوقية إنسانية وطنية غير ملوثة بالتعصب والجهل الفكري، ثورة متفاهمة مع العصر وقيم الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان. هذه الثورة ومعها أيضا ثورة تونس جعلت فكر القاعدة هامشيا بل شادا في سياق الانتفاضات الشعبية لا يلتفت اليه احد وجعلت الإسلام السياسي ينكفئ ويفسح المجال للشباب للقيام بتحركاتهم. بعد ان اسقط الشباب المحرقات وكسروا جدار الخوف لم تعد للقاعدة ولا لطروراتها ضرورة من اجل تحقيق الأهداف الوطنية.

لم يعرض بن لادن في خطابه اي هدف استراتيجي واقتصر كلامه على تهديد الولايات المتحدة والغرب من دون تقديم طروحات سياسية، ففي 11 سبتمبر حصلت التفجيرات التي هزت العالم لكن القاعدة لم تصدر أي بيان سياسي قبل التفجيرات ولا بعدها ولم تعلن مبررها السياسي والأخلاقي لهذا الهجوم الخطير. وفي حربه ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان كان بن لادن يهدف الى إخراج الجيش السوفييتي المحتل من أرض إسلامية، وبعد خروجه وسقوط الاتحاد السوفييتي اعتقدت عناصر القاعدة ان لهم الفضل الأكبر في سقوطه وظهور النظام العالمي الجديد فشعروا بثقة زائدة بالنفس فأخذوا يبحثون عن

هدف جديد للجهاد، فكانت الولايات المتحدة الهدف المائل أمامهم: دولة كبرى كافتة تحتل أرضا للمسلمين. ولكنهم توجهوا لتحقيق هدفهم في غياب أي رؤية سياسية لهذا العمل الذي هو في الأصل سياسي، ولكن حركة القاعدة كانت تتم بتأثيرات دينية وليس برؤية سياسية، ولذلك لم يحدد بن لادن أهدافا واضحة وحاول أن يلحق القطار ويتذرع بالقضية الفلسطينية لكنه لم يقدم لها سوى الإحراج ولم يقيم بأي عمل ضد إسرائيل ولا في صالح الفلسطينيين.

القيمة الدينية

ان قيمة تنظيم القاعدة الدينية هي ضعيفة، اذا أخذنا بعين الاعتبار المرجعية الدينية او الفقهية التي يتبعها المسلمون في جميع أنحاء العالم. لا يوجد أي مفكر إسلامي ولا مرجع ديني ولا مفتي ديار يعلن نفسه مؤيدا للقاعدة واذا توسعنا لوجدنا عددا قليلا من أئمة المساجد في العالم يؤيد بن لادن والقاعدة فيما الأكثرية تعلن صراحة معارضتها للتنظيم. والأكثر من ذلك ان القاعدة لم تكن يوما عامل توحيد ديني للمذاهب المختلفة، فأدائها كان على العكس يميز بين المذاهب ويكفر بعضها وقد نفذت عمليات انتحارية ضد اتباع بعض المذاهب بسبب خلاف فكري او فقهي. وبالتالي لم تعد القاعدة عنصر جذب للشباب المسلم ولم تعد تطرح أي حلول للمشاكل الراهنة وفي أحيان كثيرة صارت جزءا من المشكلة ان لم تكن مشكلة بحد ذاتها في بعض الأحيان. وقعت القاعدة مؤخرا في ارتباك سياسي سلط الضوء على أهليتها في السياسة وبرز ما حصل هو في ليبيا واليمن. في ليبيا تقف جماعات المعارضة الى جانب الثوار التابعين للمجلس الانتقالي ووجدت نفسها فجأة في صف الولايات المتحدة والغرب وبعدها اعلن ابرز قياداتها عبدالحكيم حاسد انحيازه للثوار ووقوفه ضد التدخل الأجنبي لم يظهر أي موقف عملي من التدخل الاطلسي الحاصل حاليا ومن السخرية بمكان ان تكون القاعدة تنسق ولو من بعيد مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية في ليبيا فيما تطاردها الوكالة في سائر أنحاء العالم. وكان القذافي قد وصف المعارضين بأنهم تابعون لتنظيم القاعدة وقيل انه يبتز الغرب بهذه الاتهامات لكن الشقاق مازال واقعا بين القاعدة والقذافي الذي يواجه القوات الجوية الأميركية والأوروبية ويحتمل ان ينتهي الأمر بإنزال بحري ومعارك برية وعندها سوف تكون القاعدة مصطفة عكس توجهاتها المعلنة. والأمر نفسه في اليمن حيث تقف القاعدة بشدة ضد النظام اليمني بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح وتتهمه بأنه أداة أميركية لكن المعارضة اليمنية تضم في صفوفها من هم ليسوا بعيدين عن الولايات المتحدة مما جعل موقع القاعدة السياسي ملتبسا ومغايرا لما يفترض ان تكون عليه. كل ذلك ناتج عن انعدام الرؤية السياسية للتنظيم في حياة بن لادن فكيف سيكون عليه الحال بعد رحيله؟ هذا الوضع يبعد الشباب في اليمن وليبيا عن تنظيم القاعدة ويفقدها الإغراءات الوطنية التي كانت تنفرد بها باعتبار انها طليعة من قاتل الغرب الصليبي. السؤال الذي يطرح نفسه في هاتين الحالتين هو اين الفسطاطين اللذين تحدث عنهما بن لادن وفي أي فسطاط يقف الشباب المسلم؟

الصراع العربي - الإسرائيلي

في الموقف من الصراع العربي - الإسرائيلي تعاني القاعدة من ازدواجية غريبة، فهي على حد قول العديد من المحللين السياسيين لم تقم بأي عملية ضد إسرائيل وكان قادتها وأبرزهم أيمن الظواهري وابو مصعب الزرقاوي انتقدوا حزب الله حتى عندما شنت إسرائيل عام 2006 حربها ضد لبنان مستهدفة حزب الله في اعنف هجمات تدميرية يشهدها لبنان والمنطقة لم تحرك القاعدة ساكنا فيما أعلن الكثيرون من القيادات الإسلامية دعمها لحزب الله واعتزازها بتصديه لإسرائيل وانتصاره

عليها. والأمر نفسه حصل مع حركة حماس التي تعرضت لانتقادات علنية من قيادات القاعدة وعندما حاولت إسرائيل القضاء عليها بشن حرب مدمرة عام 2008 - 2009 لم تحرك القاعدة ساكنا أيضا. كما ان صمود حماس وانتصارها على إسرائيل لم يعن شيئا للقاعدة وهذا ما جعل الشباب المسلم يبتعد عنها وخصوصا في بلاد الشام أي سورية وفلسطين. ومجددا تطرح معادلة الفسطاطين نفسها مع حركة حماس وحزب الله وموقف قيادة القاعدة الملتبس وابتعاد الشباب المسلم عنها.

في النهاية أعلنت الولايات المتحدة ان وحدة عسكرية - استخبارية قتلت أسامة بن لادن وفور الإعلان جرى تحذير الرعايا الأميركيين في جميع أنحاء العالم من احتمال عمليات انتقام ينفذها التنظيم ووصلت بعض الأخبار الى الترويج ان القاعدة تخبئ قنبلة نووية وسوف تفجرها انتقاما لمقتل بن لادن. لكن ونحن في الاسبوع الثاني بعد الوفاة لم يسجل أي تحرك على الأرض لإظهار الاحتجاج على قتل بن لادن، لا تظاهرات في موسم التظاهرات ولا جموع ولا صلاة غائب جامعة ولا بيانات من شخصيات لها مصداقية تمثيلية هل كان الأميركيون لا يتوقعون اي ردود فعل على الاغتيال ولذلك أعلنوا انهم قتلوه في عملية عسكرية غير أبهين لأي ردة فعل لا يتوقعونها اصلا ثم تمادوا في فعلهم وقرروا دفنه بإلقاء جثته في البحر رغم علمهم بأن ذلك ينافي الشريعة الإسلامية؟ الواضح ان سببا أساسيا لعدم حصول ردود فعل على الاغتيال هو نفور الجمهور المسلم، وخصوصا الشباب، من القاعدة وطروحاتها وسلوكياتها وفشل قياداتها باستمالة الشباب ولهذا تميل التوقعات لمصلحة من يرى ان القاعدة بعد بن لادن سوف تعيش مراحلها النهائية الى ان تصبح في يوم غير بعيد جزءا من ماضي يتناقله الناس للتندر والعبر. لكن ذلك لا يلغي ان تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن تحديدا طبع العالم بمرحلة جديدة وروح تفكيرها جهاديا وبث الرعب والشكوك في المطارات والمدن الكبرى ومحطات سكة الحديد والموانئ وخلق «صناعة الأمن» التي باتت رائجة في العمارات والمحال التجارية والمؤسسات على اختلافها ويكفي ان الولايات المتحدة أنشأت وزارة الأمن الوطني بعد 11 سبتمبر وكذلك اصبح للمجموعة الاستخبارية رئيسا غير مدير وكالة المخابرات المركزية وتغيرت إجراءات سمات الدخول ومعاملة الأجانب في معظم دول أوروبا وأميركا. انها بحق كانت مرحلة القاعدة وبن لادن.

رائحة النفط في ليبيا

د بشير مصيطفى

أكاديمي جزائري

كثفت فرنسا ضرباتها الجوية على الأراضي الليبية ساعات قبل زيارة أوباما لفرنسا في اطار جولته الأوروبية أواخر شهر مايو الماضي ، وذكرت الأنباء أن بارجة فرنسية لحمل طائرات الهليكوبتر رست قبالة طرابلس في إشارة واضحة الى نجاح الاستراتيجية العسكرية الفرنسية أمام منافس شرس هو الولايات المتحدة الأمريكية وما يؤكد هذا هو انضمام لندن الى المسعى الفرنسي الهادف الى تفكيك القدرات القتالية الليبية في مرحلة أولى والحضور كمتغير فاعل في إعادة تشكيل

الخارطة الأمنية والاقتصادية لمنطقة المغرب العربي . حقيقة تتقاسم كل من روما وباريس العمق الاستراتيجي لشمال افريقيا بسبب التاريخ وتتفوق فرنسا على ايطاليا في الموقع المغربي على سلم التجارة وحضور الشركات واللغة وعلى سلم الرقع الاقليمية ولاسيما الاتحاد من أجل المتوسط الذي تتزعمه باريس فضلا عن مؤشر المتانة في الأداء الدبلوماسية الذي يتيح لفرنسا هامش تحرك أوسع بفضل ديناميكية الرئيس ساركوزي . فماذا يعني أن تستغرق عملية الحسم في المشهد الليبي كل هذا الوقت ؟ وما جدوى الاعتبارات الاقتصادية والمالية في ذلك ؟



الأورومتوسطية من جديد

تخزن ليبيا ما قدره 900 مليار دولار في شكل احتياطي نفطي مؤكد وهو المجال الأوحده المرشح للصراع والتنافس حيث يبدو المشهد الثقافي واللغوي بعيدا عن التناول على العكس من حالة كوت ديفوار حيث نلمس حضورا قويا للمتغيرين السياسي والثقافي في الصراع الذي شهدته البلاد منذ أواخر العام الماضي بين القطبين الفرنسي والأمريكي . وفي حين تعول واشنطن على النفط الإفريقي في تمويل احتياجاتها الطاقوية بنسبة تصل الى 20 بالمائة من إجمالي وارداتها النفطية في أفاق العام 2015 بحسب ما أعلنته إدارة شؤون الطاقة في الادارة الأمريكية ، تعول فرنسا على أية ورقة استراتيجية تسمح لها بالمحافظة على موقعها داخل حلف الناتو - الحلف الأطلسي من جهة ، واستمرار الهيمنة على السوق المغربية التي باتت تشهد منافسة جديدة تقودها الشركات الأمريكية .

وبلغة الأرقام تهيمن فرنسا على السوق الجزائرية بنسبة 50 بالمائة من مشاريع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبـ 20 بالمائة من مشاريع الشراكة الأجنبية حسب أرقام أفادت بها - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الجزائرية - وعلى السوق التونسية بـ 1250 شركة حسب تصريح أخير لكاتب الدولة الفرنسي للتجارة الخارجية وهي شركات في أغلبها ظلت متحالفة مع عائلات تونسية ذات نفوذ قبل الثورة التونسية ، وعلى السوق المغربية بألف شركة أشهرها مصنع - رونو- للسيارات الأكبر افريقيا وشبكة البنوك - باري با - إلا أن توجهها جديدا للادارة الأمريكية في المنطقة أحدث في الفترة الأخيرة اختراقا للاستراتيجية

الفرنسية في الشمال الافريقي من خلال إطلاق مبادرة "نابيو" أي - فرص الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وشمال افريقيا - شهر ديسمبر وهي مبادرة أمريكية بامتياز تعنى بتنفيذ مشاريع على الأرض لصالح 20 ألف مقاول جزائري في مرحلة أولى بميزانية قدرها 7.4 مليار دولار وهي خطوة تكاد تكون مكملة لخطوة سابقة تتمثل في إطلاق قاعدة مركزية للأمن في افريقيا عرفت بأفريكوم العام 2008 تحسبا لأي طارئ يخص المصالح الغربية فيما يعرف بمنطقة الساحل .

تحرك أمريكي بين دول الشمال الافريقي على الجبهتين الاقتصادية والأمنية يدفع باريس الى ضبط خططها الاستراتيجية في المنطقة على موسيقى التوازنات الاقليمية واستباق الميادين .

استثمار الاعمار وتشتت التفكير

لا يمكن تفسير الاستباق الفرنسي للميدان الليبي بمهمة الثورة وحدها وإلا تحركت في إطار إجماع دولي لم يتحقق حتى الساعة ، ولا تفسير الموقف الأمريكي المحتشم في دعم الثورة بموقف الادارة الأمريكية الداعم دوما لنظام القذافي وإلا ساعدت على حسم الصراع في لحظاته الأولى كما تفعل دائما في عمقها الاستراتيجي ، ولكن صحيفة عريقة في مستوى - لو موند ديبلوماتيك - كانت نشرت في فيفري 1992 مقالا لافتا للكاتب "قاي قايرو" يقول فيه بأن على فرنسا تقوية دورها في الدول المتوسطة وأن مستقبل باريس موجود في تلك الدول ، ويفهم من ذلك أن مسار الاتحاد الأوربي لا يكفي وحده لتأمين مصالح باريس الاستراتيجية في الاقتصاد والأمن والثقافة . وفي نفس السياق نشر "كلود ليوزو" العام 1994 كتابا بعنوان - أوروبا وافريقيا المتوسطيتين - يجسد الرؤية الأوربية للدول المطلة على المتوسط والمستعمرة أوروبا وفي الرؤية خلاصة الهيمنة الأوربية على تلك الدول في إطار ما يعرف بالأورومتوسطية ، وهو ما يفسر سلوك الحلف الأطلسي من الجانب الأوربي وتقاعس الموقف الأمريكي في دعم الثورة .

ستحصد أوروبا من خلال المشهد الليبي فرصا ثمينة لصالح شركاتها التي عليها مهمة إعمار ما خربته الحرب ، وكلما طالت مدة القصف ونسف المنشآت كلما زادت أرباح الاعمار ، وهو ما يفسر عدم الحسم الفرنسي في الملف الليبي عكس ما فعلته في حالة كوت ديفوار ، وستقايض أمريكا موقفها الوسط بين أطراف الصراع أي التخلي عن الموقف الداعم مباشرة لنظام القذافي بتأمين شحنات إضافية من النفط لدعم خطة الادارة الأمريكية في التزود بالطاقة كما فعلت في العراق وتحاول أن تفعل في منطقة - أبيي - بالسودان . أما العرب والمسلمون فسيحصلون تفكيراً مشتتاً ومتفككا بين خطط الغرب في الهيمنة على مواردهم الطبيعية وطبيعة أنظمتهم الحاكمة التي ترفض أي تنازل عن الحكم إلا على وقع التدخل الأجنبي أو الضغط الأممي أو الثورة الشعبية ولكن على أنقاض آلاف الضحايا .

السياسة الأميركية الشرق أوسطية د.أحمد جابر (فلسطين)



إلى أين؟

لم يفاجئ الرئيس الأميركي باراك أوباما أحداً حول رؤيته للأوضاع وتطوراتها في الوطن العربي. وما آلت وتؤول إليه الأمور بعد ثورات التغيير التي أسقطت أنظمة موالية أميركا وأخرى في الطريق إلى السقوط.

حدد أوباما في خطابه الأخير ركائز أساسية لإستراتيجية أميركا الشرق أوسطية في ظل ثورات التغيير التي طالت أقطار عربية، والتي باتت تهدد مصالحه ووجوده، والتي اعتمدت طوال عقود على:

"مكافحة الإرهاب، وقف انتشار الأسلحة النووية، تأمين التدفق الحر للتجارة، حماية أمن المنطقة، ضمان أمن إسرائيل، تحقيق سلام عربي إسرائيلي" كما تدعي متغاضية عن النفط كسلعة إستراتيجية عالمية، بسيطرتها عليه تحكمت بالسياسات الدولية.

اتخذت السياسة الأميركية منحى مغايراً في الشكل دون أي تغيير بالمحتوى. فاعتبرت الثورات العربية، "ظاهرة واحدة تتحدى عقوداً من الطغيان والفساد"، متجاهلة أن الشباب العربي الذي يمتلك علماً ومعرفة وثقافةً وقدرةً على مواكبة تطورات العصر، ويسعى إلى الوصول للسلطة بالوسائل السلمية والديمقراطية. وأنه لن يتردد ببذل الغالي والنفيس في سبيل ما يؤمن به، وأنه لن يخضع لابتزاز ولن يخش قمع وبطش وإرهاب الأنظمة بعد كسره حاجز الخوف. ولم يسمح بالتنازل عن سيادته وكرامته الوطنية. ولن يفرط بقيمه وثرواته وموارده ولن يرضى بالذل والتبعية والهيمنة والخضوع لأعداء أمتة. بل

سيحافظ على حرية شعبه واستقلال وطنه وعدالة قضاياه وديمقراطية أهدافه.

لن تتمكن أميركا من فرض إرادتها على ثورات الشعب العربي وجرها للمصالحة والتطبيع والاستسلام للعدو الصهيوني. ولن تنجح محاولتها الالتفاف عليها عبر رشوتها بإلغاء ديون واستثمار أموال وإقامة مشاريع تخدم الشباب العربي الذي يعيش تحت وطأة الفقر والبطالة وعدم توفر متطلبات الحد الأدنى المعيشية وتؤدي إلى رهن البلاد والتحكم في مصيرها ومستقبلها. ولن يجدي معها دعم قوى الثورة المضادة وتحريضها ضد ثورات الشعب للقضاء على إنجازاتها وخلق بلبلة في صفوفها. أسقطت أنظمة اعتمدت عليها في تنفيذ سياستها كنظام بن علي ونظام مبارك. وفي طريق السقوط، النظام الليبي واليميني.

استهلكت الأنظمة واستنزفت قواها لعقود طويلة. تخلت عنها بعد فقدانها الثقة بقدرتها على خدمة مصالحها.

راهنت كغيرها على الحصان الرابح، وتقوم باستبداله أو قتله لعجز فيه ومصلحة لها.

اعتبرت خسارتها كبيرة بسبب الثورات العربية. فسعت للتعويض بتقديم دعم مادي واقتصادي لتطوير أوضاعها. وتأييد سياسي لتحركاتها السلمية الديمقراطية، تقربا منها والتفافا عليها.

اعتمدت على دعم الاستقرار والإصلاح والتحديث في تونس ومصر بإقامة مشاريع اقتصادية وإلغاء ديون واستبدالها باستثمارات تساهم بتحسين الوضع الاقتصادي فيهما. وقد رحب رئيس الوزراء المصري عصام شرف " بقرار اوباما شطب مليار دولار من ديون مصر، مع تخصيص مليار دولار أخرى لمساعدتها في التنمية ". ألا يتطلب إلغاء ديون وتقديم مساعدات قرارا من الكونغرس الأميركي؟ ألا يشترط الكونغرس قبل تقديم المساعدة معرفة طبيعة النظام وإذا كانت توجهاته المستقبلية معادية لأميركا ومصالحها ووجودها؟ أنها دعوة أميركية تستهدف تعليق الآمال عليها في تجاوز أزماتها لتجد مدخل تتمكن عبره من الالتفاف عليها وتجيرها خدمة لأهدافها.

دعمت المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا ضد نظام القذافي. وتدخلت مع قوات الأطلسي عسكريا لإسقاطه.

طالبت دول مجلس التعاون الخليجي التقدم بمبادرة تقضي بتنحي على عبدالله صالح استجابة لرغبة الشعب اليمني في الانتقال السلمي للسلطة.

حاولت استدراج لبنان للتضييق على سوريا سياسيا واقتصاديا وأمنيا. وتقديم مساعدات عسكرية ومادية لقوى مناوئة للنظام.

سعت إلى إثارة فوضى داخلية في لبنان بالتحريض ضد حزب الله بأنه " يمارس الاغتيال السياسي ويسعى إلى فرض إرادته من خلال الصواريخ والسيارات المفخخة ".

دعت للحوار بين السلطة والمعارضة في البحرين لتحقيق إصلاحات ديمقراطية بعد الإفراج عن معتقلي المعارضة. حتى لا تستغل إيران الأوضاع للتغلغل بدول الخليج.

هددت النظام في سوريا بوجوب وقف إطلاق النار على المتظاهرين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووقف الاعتقالات العشوائية. والسماح للجان حقوق الإنسان بدخول المدن السورية. وبدء حوار جدي لتحقيق إصلاحات ديمقراطية و"إلا ستواصل التحدي للنظام من الداخل (بإثارة الفتن وخلق فوضى) وفرض عزلة خارجية" (عقوبات ضد النظام).

فرضت عقوبات على ثلاثة عشر شخصية سياسية وأمنية سورية، وستصدر عقوبات جديدة بحق عشر شخصيات أخرى من بينها الرئيس بشار الأسد.

تتصرف أميركا وكأنها الحاكم المطلق في العالم الذي يقرر مصير البلاد والعباد. تعاقب وتصدر أحكام وتوجه اتهامات وتفرض قيود وشروط وعقوبات وتشن حملات عسكرية، تستهدف دول وشعوب وتلزم دول أخرى باتباع إجراءاتها وقراراتها.

الرؤية الأميركية للدولة الفلسطينية

- تحدث اوباما عن وجوب تسوية سياسية تقوم على أساس دولة فلسطينية سيده ومتواصلة جغرافيا ومنزوعة السلاح بحدود العام 1967. مع تبادل أراضي وتعديلات يتفق حولها مع حق الفلسطينيين بحكم أنفسهم في دولة. يشترط فيها الاعتراف بدولة قومية لليهود. مع ضمان أمنها وحقها بامتلاك القدرة للدفاع عن نفسها. مؤجلا البت في موضوع القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود إلى المفاوضات المباشرة.

- وحذر اوباما من إعلان قيام دولة فلسطينية في الأمم المتحدة أيلول القادم، لأنها لن تخدم قضيتهم، ولن تحقق لهم دولة.

- تطرق إلى إمكانية اتخاذ "إجراءات قوية لمنع تجدد الإرهاب (الفلسطيني والعربي) ووقف دخول الأسلحة (إلى الفلسطينيين لان دولتهم منزوعة السلاح) وتوفير أمن فعال للحدود (للعدو الصهيوني) ".

- وشدد على وجوب تنسيق "انسحاب القوات الإسرائيلية" الكامل والمتدرج" مع أظهار فعالية الترتيبات الأمنية خلال فترة انتقالية يتفق عليها مع تسلم قوات الأمن الفلسطيني مسؤوليته في دولة منزوعة السلاح.

- دعا القادة الفلسطينيين إلى "توفير رد ذا مصداقية على مسألة المصالحة الفلسطينية حول كيف يمكن لحماس أن تفاوض وهي ترفض الاعتراف بإسرائيل".

ولضمان تثبيت أميركا ركائزها السياسية في المنطقة: اعتبرت أن قوى المقاومة الإسلامية والقومية واليسارية إرهابية تهدد مصالحها ووجودها وحلفائها. يتطلب ذلك مواجهتها والقضاء عليها.

اعتمدت على العدو الصهيوني في ضرب المفاعل النووي العراقي 1981 لمنع انتشار الأسلحة النووية. وواصلت تهديداتها لإيران لامتلاكها التكنولوجيا النووية السلمية.

عملت على تأمين تدفق التجارة الحرة في البلدان العربية بعد ارتهان بعضها للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذي فرض عليها فتح الأسواق وتبادل تجاري حر وتصفية القطاع العام وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الخارجية فرفع معدلات

الديون وزاد نسبة الفقر فتفاقت الأزمة الاقتصادية.

ترى أن حماية أمن دول المنطقة فيه حماية لمصالحها ووجودها وكذلك للعدو الصهيوني.

لم يغب أمن العدو الصهيوني عن إستراتيجيتها المعتمدة في المنطقة.

لم تسع جدياً إلى سلام عربي مع العدو الصهيوني. فمأطت وتنصلت من مسؤوليتها لعدم وجود مصلحة لها بتحقيقه.

مواقف العدو الصهيوني

رفض ننتياهو المبادرة الأميركية خلال اجتماعه في البيت الأبيض الانسحاب إلى حدود العام 1967، مؤكداً أنه ل
اتأخذ في الحساب المتغيرات الديمغرافية التي جرت منذ 44 عاماً.

وجد العدو الصهيوني في المصالحة خطر يهدد أمنه وسلامته ووجوده. واعتبرت حكومته فيها "نهاية لعملية السلام".
و "خير ننتياهو" السلطة بين المصالحة مع حركة حماس والسلام مع إسرائيل.

طالب وزير الدفاع أيهود بارك حماس "بنذ العنف لاستئناف المفاوضات".

وقالت تسيبي ليفني "أن على الحكومة الفلسطينية الجديدة القبول بشروط الرباعية الدولية".

وطالب ليبرمان وقف المساعدات المالية الأميركية والأوروبية للسلطة الفلسطينية ووقف دفع المستحقات المالية لها
من أموال الضرائب والجمارك والمساعدات...الخ

وقد وجدت الإدارة الأميركية في المصالحة الفلسطينية عقبة ضخمة أمام السلام وأن على حماس نذ العنف والاعتراف
بدولة العدو الصهيوني .

أما الاتحاد الأوروبي فقد أشتراط من أجل الاعتراف بالمصالحة وتأييدها التزام حماس بشروط الرباعية الدولية وتتضمن:
الاعتراف بجميع الاتفاقات المبرمة بين السلطة والعدو.
نذ العنف.

تسليم السلاح "إلى السلطة.

حل التنظيمات المسلحة.

انضواء مقاتلوا الفصائل في الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

تباينت المواقف نسبياً بين رؤية الإدارة الأميركية التي طرحها أوباما وبين مواقف حكومة العدو. وقد جاءت اللآات
الصهيونية كالتالي:

لا لدولة فلسطينية في حدود العالم 1967 .

لا لتقسيم القدس باعتبارها العاصمة الأبدية والموحدة للعدو .

لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها عام 1948.

لا لوقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات.

لا لترسيم الحدود وتحديدها

لا للانسحاب من وادي نهر الأردن

لا للتنازل عن ضمان أمن وسلامة الدولة القومية لليهود. لا للمفاوضات مع حركة حماس إلا بعد نبذها العنف والاعتراف بدولة العدو .

أين الخلافات في المواقف بين أميركا والعدو الصهيوني ؟ أكد نتيناهو "أن التقارير التي تحدثت عن وجود خلاف كان فيها مبالغة. وأضاف صحيح أن هناك بعض الخلافات في الرأي فيما بيننا ولكنها خلافات بين أصدقاء".

وقد سبقه أوباما بالتأكيد على القول ذاته.

تراجع الرئيس الأميركي عن رؤيته لدولة فلسطينية في حدود العام 1967 أمام "لجنة العلاقات العامة الأميركية الإسرائيلية (أيباك)".

مؤكد دعمه العسكري والسياسي للعدو الصهيوني ومشددا على "أن الروابط بين أميركا وإسرائيل غير قابلة للكسر ومعتبرا التزامه بأمن العدو احد أولوياته".

لم يأت أوباما بجديد، بحديثه عن دولة فلسطينية منزوعة السلاح بحدود العام 1967، وإنما تكرر لمواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة بإيجاد حل لأزمة الصراع العربي الصهيوني.

فأميركا التي هزمت في العراق وعلى وشك الهزيمة في أفغانستان والتي تمر بأزمة اقتصادية كبيرة دفعتها للتفكير جديا بعدم التدخل العسكري خارج أراضيها بسبب تكاليفها الباهظة بشريا وماديا. لكنها تدخلت إلى جانب قوات الأطلسي في ليبيا. جاءت الثورات العربية لتزيد الطين بلة. دفعها ذلك للعمل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه تحسبا من قادم مجهول لا تعرف كنهه. سحب التخبط نفسه عليها، فعكسته على العدو الصهيوني. إذ ترى أن عليه الاستفادة من الظروف الراهنة لان المتغيرات الآتية من الثورات العربية في المنطقة لن تكون في صالحه. وان الواقع الديمغرافي للشعب الفلسطيني في الداخل يزداد باضطراب، ما يهدد محاولات العدو تحقيق تفوق ديمغرافي. وانه يجب التحسب من أنتفاضة ثالثة داخل الأراضي المحتلة وخارجها يشارك فيها الشعب العربي إلى جانب الشعب الفلسطيني. وعندها لن يعيقها حدود سياسية أو جغرافية أو أمنية.

فهل ستنجح سياسة أميركا في الوطن العربي؟ وهل ستدفع العدو إلى القبول بتسوية والانسحاب إلى حدود العام 1967؟ أم أن سياستها ومصالحها تحتم عليها المناورة بما تحوز بيدها والاستفادة مما هو متاح أمامها؟

تتخبط أميركا على غير هدى تتخذ مواقف وتتبع سياسات وتتراجع عنها. فإلى أين ستوصلها هذه السياسة وهل ستخدم مصالحها ووجودها وأهدافها؟

أنه المأزق التي أوقعت نفسها به والتي ستغرق العدو الصهيوني معها.

العرب.. إلى أي منقلب؟ د. صبحي غندور (واشنطن)



خبرت الأمة العربية، وجزّب العرب، في العقود الأربعة الماضية كلّ البدائل الممكنة عن نهج وتيار العروبة الذي ساد في عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي. فقد كانت زيارة أنور السادات لإسرائيل في العام 1977 بداية الانقلاب الفعلي على نهج العروبة في مصر وعموم المنطقة العربية. وشهدت مصر بعد ذلك سياسة الانعزال عن العرب، والتطبيع مع إسرائيل بدعم كبير من الدول الغربية. وقد جرى السير على هذا النهج الانعزالي إلى حين ثورة 25 يناير التي فتحت الأبواب أمام عودة مصر إلى موقعها الطبيعي في الأمة العربية.

ولم يكن نهج التقوقع الإقليمي والانعزال هو وحده البديل، الذي ساد في بلاد العرب عقب عزلة مصر التي فرضتها اتفاقيات «كامب ديفيد» والمعاهدة مع إسرائيل، بل ظهرت أيضاً بدائل أخرى بألوان دينية وطائفية، بعضها كان متجذراً في المنطقة لكن دون تأثير سياسي فعّال، وبعضها الآخر كان مفتعلاً ونتاجاً طبيعياً لمرحلة الحروب الإسرائيلية وتداعياتها السياسية في المشرق العربي.

وقد ترسّخت في الثلاثين سنة الماضية جملة شعارات ومفاهيم ومعتقدات تقوم على مصطلحات «الوطن أولاً» و«الإسلام هو الحل» و«حقوق الطائفة أو المذهب» لتشكل فيما بينها صورة حال المنطقة العربية بعد ضمور «الهوية العربية» واستبدالها بمصطلحات إقليمية ودينية وطائفية.

وهاهي الآن بلاد العرب تنتعش بحركات تغيير وحراك شعبي واسع من أجل الديمقراطية، لكن بمعزل عن القضايا الأخرى المرتبطة بالسياسات الخارجية وبمسائل «الهوية» للأوطان وللنظم السياسية المنشودة كبديل لأنظمة الاستبداد والفساد.

وهاهما ثورتا تونس ومصر تشهدان تساؤلات عديدة عن طبيعة الحكم القادم في كل منهما في ظلّ تزايد

المخاوف من هيمنة اتجاهات سياسية دينية على مقدرات الحكم.

كل ذلك يحدث الآن بينما تنشأ بلدان «أفريقيا العربية» إلى الهموم الداخلية بأوطانها، وفي ظل مشاريع تدويل أزماتها، كما الحال في ليبيا والسودان والصحراء المغربية. يرافق ذلك أيضاً انشغال بلدان «آسيا العربية» بأزمات داخلية تهدد وحدة الأوطان بمخاطر التقسيم والحروب الأهلية. وهكذا تمتزج الآن على الأرض العربية مشاريع تدويل أزمات داخلية عربية مع مخاطر تقسيم مجتمعات عربية وسط رياح عاصفة تهب من الشرق الإقليمي ومن الغرب الدولي، ومن قلب هذه الأمة حيث مقر المشروع الصهيوني التقسيمي.

لقد كان أيضاً بديل مرحلة «العروبة» عصر التطرف في الأفكار، والعنف في الأساليب، والجهل في الدين، والتجاهل للوقائع ولحقيقة ما يحدث على أرض هذه الأمة وبين شعوبها.

عصر رفض الهوية العربية المشتركة، بل ورفض أحياناً كثيرة الهوية الوطنية، عصر أراد وصم شعوب هذه الأمة بتصنيفات تقسيمية للدين وللعروبة وللأوطان.

عصر أراد إقناع أبناء وبنات البلاد العربية أن مستقبلهم هو في ضمان «حقوقهم» الطائفية والمذهبية، وفي الولاء لهذا المرجع الديني أو ذاك، بينما خاتمة هذه المسيرة الانقسامية هي تفتيت الأوطان والشعوب وجعلها ساحة حروب لقوى دولية وإقليمية تتصارع الآن وتتنافس على كيفية التحكم بهذه الأرض العربية وبثرواتها.

هناك حتماً أكثرية عربية لا تؤيد هذا الطرح «الجاهلي» التفتيتي ولا تريد الوصول إلى نتائج الوخيمة، لكنّها أكثرية «صامتة» إلى حدّ ما، ومن يتكلم منها بجرأة يفتقد المنابر الإعلامية والإمكانات المادية، فيبقى صوته خافتاً أو يتوه هذا الصوت في ضجيج منابر المتطرفين والطائفيين والمذهبيين الذين هم الآن أكثر «حظاً» في وسائل الوصول إلى الناس.

فالعرب يحصدون نتائج زرع متعدّد المصادر جرى في العقود الأربعة الماضية، وقد استغلّت أطراف خارجية ومحلية سلبيات كثيرة كانت ترافق فكر وممارسات الحركة القومية العربية، لكن هذه العقود الزمنية الطويلة أثبتت أن «البديل الحامل للتسميات الدينية» لم يفتح أفاقاً جديدة في الهوية أو الانتماء، وإنما قرّم الواقع العربي إلى مناطق ومدن وأحياء في كل بلد عربي، فتحوّلت الهوية الدينية الشمولية إلى هوية في مواجهة الشريك الآخر في الوطن، إن كان من طائفة أخرى أو مذهب آخر، أو حتى من اتجاه سياسي آخر!

وكما فشل هذا «البديل» الموصوف بتسميات دينية في توحيد شعوب هذه الأمة، فقد عجز «البديل الوطني» أيضاً عن بناء مجتمع تكون الأولوية فيه للولاء الوطني. بل إنّه لا يمكن بناء أوطان عربية سليمة في ظل غياب الهوية العربية، وحيث الفهم الخاطئ للدين وللتعدّد الفقهي فيه، ولكيفية العلاقة مع الآخر أياً كان.

فتعزيز الهوية الوطنية يتطلب إعادة الاعتبار من جديد لمفهوم العروبة على المستوى العربي الشامل، كما يستوجب تحقيق أوضاع دستورية سليمة في كل بلد عربي، فذلك أمر مهم لبناء علاقات عربية أفضل، ولضمان استمرارية أي صيغ تعاون عربي مشترك. وبهذا تصبح العروبة لا مجرد حلّ لأزمة العلاقات بين البلدان العربية فقط، بل أيضاً سبباً ثقافياً واجتماعياً لحماية الوحدات الوطنية في كل بلد عربي ولمواجهة مخاطر الانفجار الداخلي في كل بلد عربي.

إنّ المدخل السليم لهضبة هذه الأمة من جديد، وللتعامل مع التحديات الخطيرة التي تستهدف أوطانها وشعوبها وثرواتها، هو السعي لبناء هوية عربية جامعة تلمّ شمل هذه الأمة وما فيها من خصوصيات وطنية وأثنية

وطائفية، وتقوم على حياة سياسية ديمقراطية سليمة تعزز مفهوم المواطنة وتحقق الولاء الوطني الصحيح. إن ذلك يحتاج حتماً إلى طليعة عربية واعية وفاعلة تبني النموذج الجيد لهذه الدعوة العربية المنشودة. ولن يتحقق ذلك البناء في زمن قصير، لكنّه الأمل الوحيد في مستقبل أفضل يحزّر الأوطان من الأستبداد والفساد والهيمنة الأجنبية، ولا يفتتها بعد تحريرها، ويصون الشراكة مع المواطن الآخر في الوطن الواحد، فلا يكون مُسهلاً عن قصدٍ أو عن غير قصد لسياسات أجنبية تفرّق بين العرب لتسود عليهم.

لقد سقطت بدائل العروبة في امتحانات كثيرة، لكن المشكلة أنّ هناك ندرةً حالياً في الأيدي الرافعة للعروبة! وهناك بلا شك خميرة عربية جيدة صالحة في أكثر من مكان، وهي الآن تعاني من صعوبة الظرف وقلة الإمكانيات وسوء المناخ الانقسامي المسيطر، لكن تلك الصعوبات لا يجب أن تدفع لليأس والإحباط بل إلى مزيدٍ من المسؤولية والجهد والعمل. فالبديل عن ذلك هو ترك الساحة تماماً لصالح من يعبثون في وحدة هذه الأمة ويشعلون نار الفتنة في رحابها. فمن الطبيعي أن تنتفض شعوب المنطقة وأن تُطالب بأوضاع أفضل وأن تسعى من أجل حق المشاركة الفعّالة في الحياة العامة، لكن المشكلة أنّ التحرك الجماهيري يحتاج إلى آفاق فكرية واضحة المعالم، وإلى أطر تنظيمية سليمة البناء، وإلى قيادات مخلصّة للأهداف.. فهل هذه العناصر كلّها متوفرة في الحركات الشعبية العربية الظاهرة حالياً؟ إذ السؤال المهم الآن هو لماذا يمزّ طريق الديمقراطية في نفق مخاطر تجزئة الكيانات أو إخضاعها للسيطرة الأجنبية؟! ثم كيف يمكن الجمع بين الديمقراطية وبين الحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي في كلّ بلد؟ أسئلة عديدة معنيّة بها الحركات الشعبية العربية وقادتها في ظلّ هذا الضجيج الحاصل حول مستقبل المنطقة العربية بعد مرحلة «الثورات والانتفاضات».

*مدير «مركز الحوار العربي» في واشنطن

فلسطين بين الداخل والخارج

د. مصطفى يوسف اللداوي (فلسطين)

إنه قدر مئات آلاف الفلسطينيين أنهم ولدوا بعيداً عن وطنهم، في شتات الأرض ومنافي العالم، فقد شاء الله لهم أن يكونوا وأبائهم لاجئين على بلادٍ ودولٍ كثيرة بعيدة عن وطنهم العزيز فلسطين، ولم يكن باستطاعتهم العودة إلى الوطن، أو الإقامة فيه، والرباط على أرضه، رغم أنهم جميعاً يتطلعون إلى اليوم الذي يعودون فيه إليه أعزّة كراماً، فاتحين محررين، يرفعون علم بلادهم فوق كل ذرى وتلال وطنهم الحبيب، فهذا حلم يسكن قلوبهم، وينمو معهم، ولا يغيب عن ذاكرتهم، إنه حليب أطفالهم، ونشيد تلاميذ مدارسهم، ووصية الآباء والأجداد، يتوارثونه ويحفظونه ويقسمون بالله ألا ينسوه، وألا يتخلون عنه، مهما طال الزمن واشتدت المحن والخطوب، وهم إن كانوا في شتاتهم أكثر عدداً من أشقائهم في الوطن، إلا أنهم يرون أن الأصل في الأشياء هو الوطن وأهله، والأولوية هي لساكنيه وللمرابطين فيه، فهم المنزرعين في أرضه، والملونين لسماؤه، والراسخين فوق ترابه.

الفلسطينيون في الشتات يشعرون بالألم والحزن يعتصر قلوبهم وهم يرون أبناء شعبهم في الوطن فلسطين، يقاسون ويلات الإحتلال، ويعانون من ظلمه وبطشه، يقتلون ويعتقلون، ويضربون ويصابون بجراحات أليمة ومقعدة، وقد كانت قلوبهم تتفطر وهم يرون جيش العدو يجتاح المدن الفلسطينية، ويقصف بطائراته ودباباته سكانها، فيقتل ويخرب ويدمر، وقد كانوا يتمنون أن يكونوا معهم وبينهم، يشاركونهم شرف المقاومة، وعزة الرباط والمواجهة، ويكون لهم سهمٌ مثلهم في قتال الإسرائيليين ومواجهتهم، وهم الذين أبلوا بلاءاً حسناً ضد الإسرائيليين على حدود بلادهم المختلفة، وخلال اجتياحاته المعتددة للبنان ومن قبل للأردن، ونفذوا ضده مئات العمليات العسكرية التي أوجعته وألمته، وألحقت به خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، ومنهم رموزٌ في المقاومة كبارٌ وأشداء، رجالٌ ونساء، أوجعوا الإسرائيليين، وتركوا في ذاكرتهم جرحاً بالغاً لا تدمله الأيام، ولا تنسيهم أهاته السنون، وجعلوا من مقاومتهم للعدو مدرسةً جديدة ورائدة في فنون المقاومة والتحدي.



الفلسطينيون في الوطن يقدرون لأهلهم في الشتات توقعهم الشديد للمساهمة في المقاومة، والمشاركة في القتال، ويشعرون بمدى الألم الذي يسكن قلوبهم إذ أنهم حرّموا فضل الجهاد والمقاومة ومقارعة العدو الإسرائيلي وملاحقته، ويعترفون لأهلهم في الشتات أنهم حافظوا على جذوة الثورة الفلسطينية لسنين طويلة، وأبقوا على راية المقاومة عالية خفاقة، وتمسكوا بحق العودة، ورفضوا كل أشكال التجنيس والتوطين، ويقفون بكل تقدير واعتزاز أمام عشرات آلاف الشهداء من أهلهم الذين سقطوا في معارك الأردن والكرامة وأحداث لبنان المريرة، ومعاركهم مع قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال اجتياحاتهم المتكررة للبنان، ومذابحهم المروعة في صبرا وشاتيلا، ويرون أنهم كانوا في تلك المرحلة هم الأقدر على تسلم راية القيادة، فقد كانوا الأكثر تضحياً، والأقدر على إدارة دفعة سفينة الوطن، كما كانوا الأكثر إيلاماً للعدو، فسلموا لهم بالقيادة، وتخلوا لهم عن الريادة، لقناعتهم الأكيدة بأنهم الأقدر والأكفأ، والأكثر خبرةً ودراية، والأفر حرية وفضاءً، وهم يدركون أنهم في الوطن شركاء، وفي المقاومة فرسا رهان يتسابقون أيهم يقدم أكثر،

وأيهم يضحى من أجل الوطن أكثر، ويدركون أن الأعمال هي التي تقدم، وأن المقاومة هي التي توجه، فمن كان رائداً كان قائداً، ومن كان مضحياً كان في الصدارة أولى.

ولما كانت المقاومة هي سباق تتابع بين المقاومين، وميدان تنافس بين حملة البندقية، ومضمار سباق بين الممتازين عطاءً وتضحية، كلّ يسلم الرابطة لمن بعده، وكلّ يسلم عصا السباق للتالي من بعده، دون إحساس بضيق أو تبرم، ودون احتساب لمكاسب شخصية، ومنافع فردية، فهذه أصول السباق ونظم المقاومة، صنعتها سنوات طويلة من الخبرة الفلسطينية وغيرها من المدارس التي سبقت، نحترمها ونقدرها، وملتزم بها ونطبقها، ولا نقف ضد طبيعتها وأحقيتها، فهذه سننٌ كونية، وقوانين تصنعها سنن التدافع والبقاء، التي على أساسها تقوم الحياة وتتطور، وقد علمتنا الأحداث أن القيادة تصنعها التضحية، وتصقلها المعاناة، إذ لم يتصدر القيادة في الوطن خلال سنوات طويلة منذ الإنتفاضة المباركة الأولى، سوى الذين قضوا في السجون والمعتقلات سنوات طويلة من عمرهم، أو أولئك الذين قدموا زهرة أبنائهم في ميادين المقاومة والمواجهة، فالقيادة كانت ولا زالت محنة وابتلاء، وتضحية ومعاناة، وسيلاً للملاحقة والاعتقال، وهدفاً للإصابة والاعتقال، فما تقدم قائداً إلا وكان مرشحاً للقتل أو الإعتقال، أو معرضاً هو وبنوه وبيته للقصف والتدمير، فلا قيادة دون ثمن، ولا قيادة دون دم، ولا صدارة دون قيد، ولا محاولة لتقدم الصفوف ورئاسة الوفود، والتحدث أمام الجموع دون إحساس بالألم كبير، تركه العدو في النفس والقلب والجسد معاً، علامات بارزة، هي شهادات باقية، ونياشين فخرٍ خالدة.

الحجر في أرضه قنطار، مثل عرفه العرب، وحفظه التاريخ، إذ القيمة لمن سكن الوطن، ورابط على أرضه، وسقاه ثراه بدمه، وكان حجراً على الأرض يتعثر به العدو فلا يخطو، أو شجرةً في الأرض تمتد جذورها وتسمو أغصانها وتخضر أوراقها، لتكون في الأرض علامة بارزة لا تزول، وغزة اليوم حرة، فيها متسع لكل القادة، وفيها مكان لكل من أراد أن يتبوأ المسؤولية، يسهل فيها اللقاء، ويلتئم فيها الشمل، وتحرر فيها الآراء، وتنطلق منها الأفكار، فتبدع العقول، وتتبارى الجهود، ويقصدها الزوار، ويتجه إليها المتضامنون، وتنطلق منها المساعي والوفود، لتبقي على راية المقاومة خفاقة، ولتحافظ على ثوابت الوطن الخالدة، أرضاً حدودها البحر والنهر، وعودةً لا تسقط ولا تعرف الصعوبة أو الإستحالة، وغزة كما الضفة الغربية، فيها مساحة حرة، وفضاء رحب، ومتسع لقادة أكثر، لكن على القاعدة الذهبية التي يجب أن تسود، أن من أعطى وضحي، ليس كمن خدمته الظروف، وأن من حرث وغرس ليس كمن حصد وقطف، فليسوا سواء، أليس هذا هو الحق الذي يتبع، والنور الذي به نهتدي ...

أميركا الصهيونية

عبد اللطيف مهنا



لكل زيارة لنتنياهو إلى واشنطن حديثها العربي إياه. ويمكن تعميم هذا أيضاً بأثر رجعي على زيارات أسلافه وسحبه على من سيخلفه مستقبلاً. إنه دائماً حديث إعادة اكتشاف المكتشف في بلادنا، أي أنك تسمع بالعربية ذات ما سمعته في المرات السابقة ولن تسمع غيره بين ظهرانينا في قادم الأيام الأمريكية الإسرائيلية. إن كل ما سمعناه وسنسمعه دار وسوف يدور ويحور حول طبيعة العلاقة العضوية إياها بين الولايات المتحدة وإسرائيلها. هذا إذا ما كان الكلام الذي نسمعه واضحاً، أي لا نسمعه من قبل أولئك الواهمين الذين يحاولون تصيد ما يوهمهم وحدهم، ذلك عبر إجهادهم النفس في ملاحقة شوارد ما بين سطور ضجيج الزيارة عليهم يعثرون في تأويلاتها على ثمة ما قد يشوب هذه العلاقة شبه السرمدية، ومن ثم يؤبدون وهمهم المستطاب.

أمريكياً وإسرائيلياً، يكاد يتكرر أماننا المشهد ذاته ونتابع السيناريو ذاته. نسمع لغطاً يثار عادة يسبق ويمهد للزيارة العتيدة عن ثمة سحب من "خلافات بين أصدقاء"، وفق تعبير نتنياهو الأخير، يسبقه ضجيجها إلى واشنطن، أو اصطناع "أزمة مبيتة"، وفق توصيف للمعلقين الإسرائيليين أنفسهم، وعن تأكيدات على "روابط بين الولايات المتحدة وإسرائيل غير قابلة للكسر" تلاقية هناك، كما سمعنا مؤخراً وكنا سمعناه مراراً من أوباما... عن تشدد نتنياهو مدروس، قد يصل إلى درجة الصلف والفجاجة، وبالمقابل، تسامح أمريكي مضمون، قد يصل إلى حدود التملق والاسترضاء، من قبل سيد البيت الأبيض، مهما كان اسمه أو لونه أو حزبه.

سبق الزيارة خطاب لأوباما، لم يعد مهماً التعرض له الآن لأن ما تلاه، وبعد 24 ساعة لا غير، ونقصد خطابه أمام مؤتمر "أيباك" الصهيوني، قد جبّ أوهام أو تأويلات ما قبله، أي ذرتها رياح العلاقة الراسخة بين المركز وثكنته المتقدمة المدللة... هذه المرة لا جديد أيضاً... «التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل محض». وحيث إن إدارته قد جعلت من أمنها أولوية، فقد غدا تعاونهما العسكري يزداد "إلى مستويات غير مسبوقة"... وكرر اللازمة الأمريكية إياها، أي التعهد

بالحفاظ على "تفوق إسرائيل النوعي". أما مقاوموا احتلالها فهم مجرد "مجموعات إرهابية"... وقد نمضي في تعداد كل ما جاء في خطابه ناسفاً فيه كل الأسس التي يقولون إنه قد قامت عليها ما كانوا يدعونها بـ"العملية السلمية"... القدس، اللاجئون، المستعمرات، حدود 1967... لدينا هنا في الجوهر، إذا ما نحينا جانباً الشكل، تطابقاً كاملاً مع رؤية وفهم نتناهاه المعهود لعملية التصفية التي يريدها للفروغ من القضية الفلسطينية... مع بعض استدراك، نبه أوباما إلى الخطر الديموغرافي الناجم عن تزايد الفلسطينيين، والذي، كما قال، "يعيد بشكل رئيسي صياغة الوقائع الديموغرافية لكل من إسرائيل والفلسطينيين، ومن دون تسوية، فإن هذا الأمر سيجعل من الصعب الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية وكدولة ديموقراطية"... هنا هو يبدو أكثر حرصاً على إسرائيل من نتناهاه، وينبه كأحرص منه عليها إلى جديد العرب المقلق، وهو أن "جيلاً جديداً من العرب يعيد صياغة المنطقة. لم يعد يمكن صياغة سلام... مع واحد أو اثنين من القادة العرب"... أما جديده، إن صحة التعبير، فهو رفضه الحازم "إنشاء دولة فلسطينية في الأمم المتحدة"، أو تلويح رام الله باحتمال التوجه إلى هناك لطلبها. حول هذه المسألة بالذات، قال: "سنخضع الفلسطينيون للمساءلة عن أفعالهم وخطابهم"... خطاب أوباما الإيباكي صح فيه قول البعض، بأنه كان خطاب اعتذار عما سبقه، أو بالأحرى، عما شاب السابق من عدم التأكيد أكثر على جوهر المواقف، أو الثوابت، الأمريكية الإسرائيلية على نحو أوضح، وبالتالي، اقتضى تدارك اللاحق هنة السابق.

قد يتساءل متسائل وماذا يريد الإسرائيليون سماعه من أوباما أكثر من قوله: "لقد رايت بنفسني عندما وضعت يدي على الحائط الغربي وتلوت صلاتي ودعائي بين أحجاره العتيقة، فكرت في كل القرون التي تمنى فيها أطفال إسرائيل العودة لموطنهم القديم"!!!

والآن، ماذا كان رد الصهاينة على تحية أوباما؟! كل ما قالوه أنه كان خطاباً مُرضياً، لكننا يسوءهم أنهم "رأوا فيه نبرة توازن جزئي بين الإسرائيليين والفلسطينيين"!!!

...وماذا عن نتناهاه؟ أقل ما يقال، أنه دخل المركز كعادته فاتحاً لا متطلباً، حيث استقبل موفد الثكنة المتقدمة هناك بما يقتضيه دورها في سياق الاستراتيجية الامبراطورية. حظي في واشنطن بما لا يحظى به في القدس المحتلة. كرموه فألقى خطابه في الكونغرس معيداً فيه التأكيد على كامل ثوابته مكرراً معهود لاءاته، أو ما كان قد صدح بها أمام صهيينة "إيباك"... أعادها وكررها أمام غرفتي الكونغرس مجتمعتين، الشيوخ والنواب، جمهوريين وديموقراطيين ومستقلين... بلغة أخرى، أمام الولايات المتحدة كاملة عبر كامل من يمثلها. والمفارقة هنا، هي أنه في حين له معارضوه في الكنيست فهو هنا، وأمام ما وصفهم بـ"أركان التحالف الإسرائيلي الأمريكي" فليس ثمة من معارض... صفتت أمريكا الإمبراطورية وأمريكا المصالح بكاملها لثوابته، ووقفت وهي تصفق بين يديه إجلالاً للاءاته أكثر من 29 مرة في أقل من أربعين دقيقة... هنا ما يمكن وصفه أيضاً بإعادة اكتشاف المكتشف، وهو مدى سخف مقولة، اللوبي الصهيوني، أو خرافة أسطورة "إيباك" وأخواتها، هذه التي تريح بعض العرب، وتبرر لآخرين منهم وضع بيضهم في سلة العم سام.

وإذا كنا قد تحدثنا عن العرب وإعادة اكتشافهم للمكتشف، فكيف لنا أن نصنّف تعقيباً لصائب عريقات، "مسؤول ملف التفاوض" سابقاً على ما جرى، والذي من نوع: لقد "ثبت لنا (له وحده) الليلة أنه لا يوجد شريك للسلام"!!!

...خلاصة القول، أنه ثبت للأمة اليوم مجدداً ما لم يثبت لعريقات بعد، والذي لطالما ثبت لها طيلة أيام وليال 63 عاماً نكبواً مرت عليها، وهو أن أمريكا كانت ولا زالت وستظل عدو العرب الأول، وإن نتناهاه وشاكلته ليسوا إلا مجرد تفصيل ضئيل من تفاصيلها العدوانية القبيحة.

مسيرة العودة عودة للبناء النضالي

د. محمد احمد جميعان (الاردن)



ستنطلق مسيرة العودة من 13-15/5 وهي بادرة معبرة وقوية لرفض التوطين والوطن البديل والتمسك بحق العودة وتحرير فلسطين، ولكنها لن تكون مؤثرة ما لم تكن في اطار بناء بل اعادة بناء للهوية النضالية للشعب الفلسطيني في وجدان اهلها بشكل عملي منظم، لانها تعرضت للتأمر من اجل تدميرها في نفوس ابنائها في مواطن الشتات على وجه الخصوص.

لقد جرت محاولات قليلة لاعادة بناء الهوية النضالية تلك، ولكنها اجهضت في بداياتها ، وكانت المحاولة الاكبر علي يد حركة المقاومة الاسلامية حماس لاقت تجاوب الشارع لدى فلسطينيي الخارج ، ولكنها واجهت عقبات العدوان الاسرائيلي وذوي القربى وتآمرهم والحصار ومصائبه وتهمة التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة، واضطرت حماس معها الى وقف اندفاعها، انتظارا لتبدل الظروف الاقليمية والدولية ، وقد تبدلت الان ، ولكن على فلسطينيي الشتات اخذ الزمام ودعم كل جهود احياء الهوية النضالية للشعب الفلسطيني، وعمق هذه المسيرة وريادية فكرتها وزخم التجاوب معها يجب ان يكون الانطلاقة الحقيقية لاعادة بناء هذه الهوية المقدسة...

علما ان بدايات تدمير الهوية تلك كانت على يد منظمة التحرير الفلسطينية التي انشأت في ظروف غامضة وهي محل دراسات واءاء مختلفة، يتحدث اغلبها بانها ساهمت بشكل كبير في تدمير الهوية النضالية للشعب الفلسطيني في الشتات حين حولت نضالها تجاه اسرائيل الى معارك مع الانظمة وعلى الساحات التي استضافتها ومنها الساحة الاردنية التي يتواجد على اراضيها جل اللاجئين الفلسطينيين في الشتات ، وانتهت مهمتها بالغاء جزءا من ميثاقها الذي ينص على تحرير كامل التراب الفلسطيني واعتماد خيار المقاومة من اجل تحريرها وذلك عقب اتفاقيات اوسلو المشؤومة.

لقد استخدمت اساليب مدروسة وممنهجة لتدمير قداسة الهوية النضالية لفلسطينيي الشتات، تعتمد من خلالها اذرع وابواق واقلام ووجهاء ومؤثرين بدعم وتوجيه من جهات دولية واقليمية وفلسطينية وصهيونية في استخدام مختلف الاساليب لتدمير هذه الهوية في النفوس، خدمة لانفسهم اولا وخدمة للمشروع الصهيوني في افراغ فلسطين من سكانها واحكام السيطرة على الارض وتوطين فلسطيني الشتات في اماكن اقامتهم من خلال قوالب شيطانية في ظاهرها الرحمة وفي باطنها العذاب ، فضلا وللأسف الشديد قيام بعض الشرفاء بتبني مثل هكذا طروحات جهلا في مقاصدها احيانا واجتهادات خاطئة في احيانا اخرى خدمة لهم ولقضيتهم.

فاستخدمت الاموال على اوجها واصبحت البرجوازية الفلسطينية مضرب المثل في حجم ارصدها واعدادها، واصبحت عنوان للفهلوة والشطارة بعيدا عن فلسطين وهويتها النضالية ، وفتح التجنس والتجنيس لمن يريد وما عليك الا تقديم الطلب وطبي صفحة فلسطين لتصبح مواطنا كامل الحقوق والواجبات، لتغدق الالقاب والمناصب والازياء والاسترضاء، وحدث ولا حرج ..

وحتى تتطوى الهوية النضالية لفلسطينيي الشتات في النفوس وتقتل تماما وتطبع بشكل محكم، استحدثت واستخدمت مفاهيم في ظاهرها الحقوق والمكتسبات وفي باطنها التوطين الناعم المتسلل أنيا والمتفجر مستقبلا ، من حملة الحقوق الناقصة ، ومصطلحات المواطنة والوحدة الوطنية والاصول والمنابت، والحنان الولاء والانتماء للدولة المضيفة والظعن بكل من يعلن ولائه لفلسطين او قياداتها المناضلة ، وسوائف الاقليمية والعنصرية والتفرقة وسيل من سوائف لا اشك انها مقصودة بشكل او بأخر من اجل نسيان فلسطين وطبيها من ذاكرة اهلها ، وتوطينهم غصبا ودون اراداتهم بهذه الاساليب الايحاءية، وايجاد وطن بديل يقنعهم بان الحياة خبز وبطون ومناصب والقاب وازياء، وان مواجه العزة والكرامة والانفة والفترة والحنين تجاه ارض الاباء والاجداد ما هي الا تاريخ ذهب عليكم نسيانة وحصر تفكيركم في المغانم والمكاسب ولو على حساب فلسطين، وكلها تهدف الى اسكات الصوت الفلسطيني ،واخراس لسانه، واطفاء فيه وهج المقاومة والتحرير والوطنية تجاه تحرير ارضه وعرضه في فلسطين، ولتبقى بعد ذلك ومع ذلك وبكل تلك المفاهيم النار تحت الرماد تفتح عند الحاجة لخدمة مصالح الفساد والفاستدين، وقد راينا وسمعنا من نائب وقف في مؤسسة تشريعية ليعيب على اهله وناخبيه حراكم ويطالبهم (في سياق تهكمي) التوجه للجسر للتظاهر هناك ..!؟

وهنا السؤال للشرفاء اصحاب القضية المقدسة الذين لم تعمى بصيرتهم، لمصلحة من يحدث تفريغ الاراضي الفلسطينية؟ وما هي الدوافع وراء ذلك التفريغ والتجنيس؟ أليس هذا منسجما ومتوافقا تماما مع عملية التوطين، وطرد الفلسطينيين وتهجيرهم من ارضهم، أليس هذا متوافقا مع طرح يهودية الدولة الاسرائيلية التي تنادي بها الصهيونية وعتاتها امثال رؤوبين ريفلين رئيس الكنيسيت الاسرائيلي؟ الا يستحق هذا الفعل مطالبة سريعة باجراء عملي لوقف مسلسل التوطين وتفريغ الارض المحتلة من اهلها!؟

ولنرى فقط ما دعا اليه رئيس 'الكنيست'، رؤوبين ريفلين المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغوط على السلطة الفلسطينية لإزالة كافة مخيمات اللاجئين من الدول المضيفة والضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، لما يشكله 'حق العودة' من 'تهديد على الوجود الإسرائيلي في المنطقة'. في اجتماع عقد بتاريخ 9-13-2010، لأعضاء حزب 'الليكود' الحاكم، حيث قال 'طالما ظلّ الفلسطينيون يستخدمون اللاجئين كأداة سياسية فلن يتم التوصل إلى سلام.. إن حق العودة يشكل تهديداً وجودياً على دولة (إسرائيل)..؟

ومن هنا فان العودة إلى فلسطين (وليس حق العودة فقط) هي الوحيدة التي تقلق (إسرائيل) وما سواها قابل للقسمه والتنازل، لأن عودة الفلسطينيين إلى وطنهم نهاية (إسرائيل) ديمغرافياً وسياسياً بل وعملياً، لذلك فإن (إسرائيل) والصهيونية ومن يدور في فلكهما، مستعدة أن تدفع مليارات المليارات من الدولارات لمن يساعدها في توطين الفلسطينيين في الشتات، بل ومستعدة أن تحرق كل عملائها من أجل دعم التوطين والوطن البديل، وأكثر من ذلك مستعدة أن تستخدم كل مقدس ومصطلح مقدس وكل رذيلة وانحطاط وإفساد من أجل هذه الغاية، فالغاية تبرر الوسيلة، ولا غرابة أن تجد العالم المغرر أغلبه وتابعيه من المتخاذلين وجامعي المال وطلاب المناصب والألقاب أن يلتم شملهم ويقفوا على أهبة الاستعداد مشمرين عن سواعدهم ومكشزين عن أنيابهم من أجل دعم التوطين والمحاصصة والتجنيس وسحق كل من يقف أمام طموحاتهم..

فلسطين ليست الاندلس مع تمسكنا بكل ارض عربية او حكمها العرب، فهي مهد الحضارات وارض المقدسات واولى القبلتين تهفو اليها نفوس المسلمين والشرفاء في العالم كله، ومنهم الجزائريون الذين ضحوا بمليون شهيد لتحرير وطنهم فكيف بفلسطين التي هي ارض اباؤهم واجدادهم وعزتهم وكرامتهم؟! ومن له وطن كفلسطين، يتغنى به العرب والمسلمون وكل شرفاء العالم، عليه ان يبقى واقفا والبنديقية في يده، فاما ان يحررها او يموت دونها. واهل فلسطين ليسوا كأى اصول او منابت اخرى، بل هم شعب طرد من ارضه ومسقط رأسه ظلما وقهرا، او هربوا من الاحتلال واوجاعه، والشريف عندما يطرد او يهرب في حلقه غصة وفي قلبه ثورة وفي كيانه ناموس، لا يهدأ له بال ولا ينعم في دنياه الا بطرد المعتدي عليه واعادة وطنه وارضه والعودة اليها بعزة وكرامة، فلا كرامة لنبي الا في ارضه ووطنه، ومن هنا يأتي احترامنا وثناؤنا لقوى المقاومة الحقيقية في فلسطين وانصارها والشرفاء معها لانها تحمل شخصية الشريف الذي في حلقه غصة وفي قلبه ثورة وفي كيانه ناموس لتحرير ارضه والعودة اليها، وبالمقابل هنا يأتي عدم احترامنا الدائم لمن اصبحت البطون والمناصب والمنافع الشخصية والتوريث عنده ائمن من وطنه في فلسطين واقدس من ترابها.

لقد اكبرت كثيرا الشرفاء الذين عملوا على مسيرة العودة ، الذين يحضون اهلهم على العودة الى القدس وفلسطين ليكونوا شوكة في خاصرة الاحتلال، وان يكونوا عوناً لاهلهم الرازحين تحت نير الاحتلال وليسوا متفرجين على عذاباتهم ليشكلوا شوكة قوية بمقاومة الاحتلال هناك، وقد انزعجت كثيرا وشعرت بالازدراء حين قرأت في بعض المواقع الالكترونية ان هناك سيلا من اصحاب الملذات والبطون اللاهثين دوما قد تهاجموا وحاولوا اعاقه مسيرة العودة التي سوف تعيد بناء الهوية النضالية للشعب الفلسطيني ، وقد ذكرني ذلك بسيل الرسائل التي انهالت على الفيس بوك وغوغل لاجلاق موقعي، لاني امعنت الحديث في فلسطين وشرفائها ووقفت في وجه التوطين ، فهل اصبحت البطون والمناصب والمنافع الشخصية والتوريث ائمن من فلسطين واقدس من ترابها؟!

وبالرغم من عمق انتماء فلسطيني الشتات لارضهم وعمق ولائهم الشديد لرموزهم وفصائلهم وبالذات حركة حماس، وهذه حقيقة يجب ان يعرفها القاصي والداني ان حماس ومؤسسها احمد ياسين في قلب كل فلسطيني شريف، الا ان ذلك مسكون ومركون في نفوسهم ولا يعملون على اظهاره وتعميقه وتفعيله عملا ومواقف باتجاه تحرير وطنهم فلسطين.

ولا بد من الاقرار بالحقيقة الفطرية والتاريخية ، انه ما لم يلتف الفلسطينيون حول قضيتهم ويعمقوا هويتهم

النضالية والمقاومة ويترجمونها عملا وموقفا ، ويعتزوا بفلسطينيتهم دون خوف او وجل او تردد، لن يجدوا من يقف معهم، ولن يجدوا من يحرر لهم ارضهم، ولن يجدوا من يعزهم ويقدم لهم العون الا بالقدر الذي يخدم الانظمة التي تستخدم واقعهم وتواجههم كالنار تحت الرماد، تشعله وتطرهه تبعا لمصالح تلك الانظمة، في اطار نظرية الاداة التي تستخدم لخلق التوازن في اطار منظومة تقربهم وتستثمرهم احيانا، وتثير عليهم وتزجرهم وتعيبهم احيانا اخرى، وتسترضي بعضهم القليل القليل في اغلب الاحيان ذرا للرماد في العيون وفي اطار مواصفات اهمها التنصل عن فلسطين وضرب ابناء جلدتهم..

لقد آن الاوان ؛ بعد ما حدث من تطورات تمثلت في صحوة ثورية شعبية عربية نقية سوف تشكل داعما رئيسا وفاعلا للتحرير ، وبعد ما اشتد عود المقاومة وتعمقت في نفوس رجالها في الداخل ، وبعدما حصلت المصالحة الفلسطينية ، وبعد ما راينا من اثاره للفتنة على قاعدة التواجد الفلسطيني ، وحاجتنا الى اصلاحات لابد ان تكون على اساس واضحة ، لا بد ان يجمع ويجمع الفلسطينيون في الشتات على هوية نضالية على اساس راسخة يلتف حولها العرب والمسلمون والشرفاء من اجل تحرير فلسطين التي تهفوا اليها نفوس العرب والمسلمين اجمعهم، ولا بد ان يكون الفلسطينيون طليعة الركب وراس الرمح ليسطروا لانفسهم العزة والكرامة ، وليقدموا التضحيات التي قدمتها كل الشعوب التي تحررت وحررت ارضها واصبحت محل احترام وتقدير الجميع.

المالية العامة وقائع وضوابط

تميم موسى (لبنان)

أيها السادة،

إن كان الحكم على مدى نجاح أو فشل أي سياسة مالية أو اقتصادية يقاس بالنتائج المحققة، فإن النتائج التالية كافية لبيان مدى نجاح أو فشل السياسة المالية والاقتصادية التي اعتمدت خلال الفترة اللاحقة لانتهاء الحرب وإقرار وثيقة الطائف على صعيد: تثبيت سعر صرف النقد الوطني، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته، وتأهيل الإدارات العامة، وتأهيل البنية التحتية وتطويرها، وإنماء المناطق اللبنانية.

فسياسة تثبيت النقد الوطني قد أدت إلى وضع السياسة النقدية في أعلى سلم الأولويات لدرجة أنها دفعت بوزارة المالية ومصرف لبنان خلال السنتين الماضيتين، بحجة المحافظة على النقد، إلى تعقيم وامتصاص الفوائض المتراكمة لدى المصارف من جراء تزايد الودائع المصرفية الواردة من الخارج وذلك بإصدار مصرف لبنان شهادات إيداع، وإصدار وزارة المالية سندات خزينة بالعملة اللبنانية اكتتبت فيها المصارف اللبنانية، الأمر الذي رتب على الخزينة ما لا يقل عن ستمائة مليار ليرة لبنانية من الفوائد في السنة الواحدة. هذا مع العلم بأن ما من إجازة للحكومة لإتمام هذه الاقتراض.

أما عن تشجيع وتنمية القطاع الخاص، فلا بد من التساؤل عن إمكانية تشجيع هذا القطاع في الوقت الذي نحرمه

من أمكانية اقتراض المبالغ اللازمة لنموه : مرة عن طريق تمويل القطاع العام من ودائع المصارف اللبنانية، ومرة عن طريق امتصاص الفوائض المصرفية، فماذا يتبقى لتسليف القطاع الخاص، ولاسيما الإنتاجي منه؟ وأما عن تأهيل الإدارة العامة اللبنانية، ألم يستبدل بإنشاء إدارات رديفة مع تعويضات مرتفعة، مما دفع بالعناصر الجيدة في الإدارة اللبنانية إلى مغادرتها للعمل في القطاع الخاص أو حتى في الإدارات الرديفة. وأما الإنجازات التي تحققت على صعيد البنية التحتية من كهرباء ومشاريع مائية وكهربائية وطرق وطرقات ومطارات ومرافئ، فإن هذا الإنفاق الاستثماري قد تم دون خطة عامة وخطط قطاعية كان من المفترض أن يضعها مجلس الإنماء والإعمار، فإذا بالطلب على الكهرباء يرتفع فور إنجاز إنشاء معامل الإنتاج في الزهراني ودير عمار وصور وبعلبك، وإذا بالمواطن يدفع فاتورتين للكهرباء، وثلاث فواتير للمياه، وإذا بازدهام السير يزداد حدة وينعكس على المواطن في صحته ووقته وماله.



وأما عن إنماء المناطق فبين يدي تفصيل صرف اعتماد مخصص لإنماء بعلبك والهرمل وعكار، وهي أشد المناطق حرماناً في لبنان، حيث يتبين أن اعتماداً بقيمة 150 مليار ليرة لبنانية قد رصد لهذه الغاية، ثم خفض إلى 68 ملياراً عام 1999، ووضع أمانة في صندوق الخزينة المركزي لصالح مجلس الإنماء والإعمار. ومنذ عام 1999 ولغاية آخر عام 2008 لم يسحب من هذا الاعتماد سوى مبلغ 36,5 مليار ليرة. فهل هذا هو إنماء المناطق؟ وهل هكذا يكون الإنماء المتوازن؟ فكيف نثبت المواطن في أرضه ونحد من هجرة الريف إلى المدينة حيث التمرکز السكاني الهائل في منطقة بيروت الكبرى ونحد بالتالي من أزمة السير والسكن ومن إمكانية استفحال الأزمات الاجتماعية، إن كان الإنماء المتوازن هو على شاكلة اعتماد ال 68 مليار ليرة لبنانية؟

وبالعودة إلى المالية العامة أشير أولاً إلى أن مبدئين أساسيين ودستوريين يحكمان المالية العامة وهما:

المساواة في تحمل التكاليف العامة،

والإنماء المتوازن.

فأين نحن من هذين المبدئين في السياسة المالية المعتمدة في لبنان، وأكثر من 80% من واردات الدولة متأتية

من الضرائب غير المباشرة ومن الرسوم على الاستهلاك التي لا تراعي أوضاع المكلف الشخصية؟
وأين نحن من هذين المبدئين ومثل الاعتماد المخصص لإنماء ثلاث مناطق هي الأشد حرماناً في لبنان، أي بعلبك،
الهرمل وعمار مائل أمامنا؟

وأشير ثانياً إلى أنني سأتناول موضوع المالية العامة في ضوء أربعة مبادئ أو ضوابط يجب التقيد بها مهما كانت
السياسة المالية المعتمدة، ولاسيما في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة.
الضابط الأول هو أن يكون الإنفاق العام من أصل اعتماد ملحوظ في موازنة مقررته من المجلس النيابي حسب
الأصول ويفترض بأن يكون هذا المجلس قد راعى عند إقرارها تحقيق الإنماء المتوازن. ففي الإنفاق العام من الموازنة
عدالة ومساواة، أو هكذا يفترض أن يكون، وفي الإنفاق العام من خارج الموازنة زبائنية ومحسوبة ومحابة.
والإنفاق من أصل موازنة مقررته من المجلس النيابي يستحضر مبدأ أساسياً من مبادئ الموازنة العامة هو مبدأ
شمول الموازنة بحيث تدرج في الموازنة العامة واردات الدولة ونفقاتها كافة.

والضابط الثاني هو أن يتم الإنفاق العام من أصل حساب واحد مفتوح لدى مصرف الدولة وأن تودع جميع الواردات
في الحساب ذاته، أي حساب الخزينة لدى مصرف لبنان. فللدولة كشخص معنوي ذمة واحدة وصندوق واحد كما هو الحال
بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين.

والضابط الثالث هو أن تكون للدولة محاسبة واحدة وأن تفصح عن نتائجها المالية السنوية ضمن المهل المحددة
لذلك، والضابط الرابع هو أن تكون هناك سلطات وأجهزة تراقب لتحول دون المخالفة وتحاسب في حال المخالفة. فإلى أي
مدى تم ويتم حالياً الالتزام بهذه الضوابط؟

أولاً : في ما خص الضابط الأول، أي الإنفاق من أصل اعتماد مفتوح في الموازنة ومقرر من قبل المجلس النيابي، لا
بد من التذكير بعدة طرق للإنفاق تشكل خروجاً على مبدأ شمول الموازنة وتخرج الإنفاق العام الذي يتم بواسطتها من
الضوابط القانونية. ونذكر من هذه الطرق:

الإنفاق بواسطة القروض حيث: «تفتح للقروض حسابات خزينة خاصة تقيد لها القيمة المقبوضة من أصل هذه
القروض وتقيد عليها القيم التي تدفع تسديداً للأقساط والسندات المستحقة». (المادة 6 من قانون الموازنة العامة
لعام 2005) «تطبق أحكام اتفاقيات القروض الخارجية على كامل الإنفاق العائد إلى المشاريع الممولة خارجياً. وتطبق
على الإنفاق من اتفاقيات القروض والهبات الخارجية مع مختلف الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الأحكام النظامية
المعتمدة لدى الجهة المقرضة أو الجهة الواهبة سواء أكان الإنفاق من الجزء المحلي أو من الجزء الأجنبي على أن تخضع
لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة». (المادة 8 من قانون الموازنة العامة لعام 2005)

أفاد ديوان المحاسبة في تقريره السنوي لعام 2005 بأن «ما تضمنته قوانين الموازنات المتعاقبة من نصوص
تتعلق بفتح حسابات في الخزينة للقروض لا تطبق من الناحية العملية»، ولذلك تبين للديوان بأن «الأرقام الواردة في
بيان القروض المرفق لأول مرة في مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2003 والصادرة عن
مديرية الخزينة والدين العام لا تتطابق مع الأرقام الواردة في حساب مهمة محتسب المالية المركزي.

وأكد الديوان على ضرورة «إخضاع القروض لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة وضرورة استصدار النصوص التنظيمية
اللازمة لتحديد آلية إرسال حساباتها والمستندات والمعلومات المتعلقة بها إلى ديوان المحاسبة تمكيناً له من إجراء

الرقابة التي أناطتها به قوانين الموازنات المتعاقبة".

وإذا ما علمنا بأن قيمة المبالغ المجاز اقتراضها بموجب الموازنة العامة لعام 2005 بلغت حوالي 6.058 مليار ليرة لبنانية من أصل 10.000 مليار ليرة لبنانية تشكل قيمة اعتمادات هذه الموازنة لتبين لنا حجم الإنفاق بواسطة القروض. الإنفاق بواسطة سلفات الخزينة حيث :

حددت المادة 203 وما بعدها من قانون المحاسبة العمومية أصول إعطاء سلفات الخزينة وإجراءات تسديدها وموجب الإبلاغ عنها فنصت على ما يلي:

«المادة 203 : سلفات الخزينة إمدادات تعطى من موجوداتها:

لتمويل مستودعات الإدارات العامة بلوازم مشتركة بين أكثر من إدارة واحدة. لشراء مواد قابلة للخرن ومعدة للاستعمال في سنة مالية جارية أو لاحقة.

لتغذية صناديق المؤسسات العامة والبلديات وكذلك الصناديق المستقلة المنشأة بقانون.

«المادة 204 : يعلق منح سلفات الخزينة المعدة لتغذية أحد الصناديق المذكورة في الفقرة 3 من المادة السابقة: على تثبيت وزير المالية من إيمان الجهة المستلفة إعادة السلفة نقداً في المهلة المحددة لتسديدها. على تعهد الجهة المستلفة بأن ترصد إجبارياً الإعتمادات اللازمة لتسديد السلفة في المهلة المحددة. على موافقة السلطة التشريعية إذا كانت مهلة تسديدها تجاوز الإثني عشر شهراً.

«المادة 205 : تعطى سلفات الخزينة للغاية المحددة في المادة 203 من هذا القانون بمرسوم بناءً على اقتراح وزير المالية وطلب الإدارات المختصة. وفي حالات استثنائية طارئة يمكن إعطاء سلفات الخزينة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء. يتوجب على الحكومة أن تطلع المجلس النيابي على السلفات المقررة بظرف شهر.

«المادة 211: يمكن بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية أن تمدد مهلة التسديد في الحالات والظروف الاستثنائية.

«المادة 213 : يضم إلى مشروع قانون قطع الحساب بيان بسلفات الخزينة المعطاة وفقاً لأحكام المادة 203 من هذا القانون وبما سدد منها خلال سنة الموازنة". يستفاد من النصوص القانونية المذكورة أعلاه: أن سلفة الخزينة قرض واجب التسديد ضمن المهل المحددة لذلك. أن التسليف يستوجب تثبيت وزير المالية من قدرة الجهة المستلفة على التسديد ضمن المهل المحددة. أن الجهات المجاز تسليفها هي المؤسسات العامة والبلديات والصناديق المستقلة المنشأة بقانون والإدارات العامة من أجل شراء مواد قابلة للخرن ومعدة للاستعمال كالقمح والمحروقات وسواها. أن مهلة تسديد السلفة يجب أن لا يتجاوز السنة وإلا يجب إعطاؤها بقانون. أن بالإمكان تمديد مهلة التسديد في الحالات والظروف الاستثنائية. أن على الحكومة أن ترفق مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة ببيان عن أرصدة سلفات الخزينة في بداية سنة الموازنة وما سدد من هذه السلفات خلال سنة الموازنة.

لقد تمادت الحكومات المتعاقبة في مخالفة أصول إعطاء سلفات الخزينة: فسلفت إدارات عامة، وسلفت مؤسسات عامة وبلديات وصناديق مستقلة مع علمها بعدم قدرتها على التسديد لا ضمن المهل المحددة ولا في أي وقت لاحق، ولم تحتسب الفوائد المتوجبة على المبالغ المسلفة بالرغم من كونها تدفع فوائد على ما تقتضيه لتسلفه، وتقاغت

عن المطالبة بالتسديد، وقصرت في مسك حسابات السلفات لدرجة أنها أرفقت مشروع قانون قطع حساب موازنة كل من العامين 2003 و2004 ببيان غير صحيح.

فبلغ رصيد سلفات الخزينة بتاريخ 31/12/2005 حوالي 4,088 مليار ليرة لبنانية دون الفوائد وفقاً لقيود محتسب المالية المركزي، وبلغ أكثر من ضعف هذا المبلغ في الواقع.

الإنفاق من أصل الهبات حيث :

حددت المادة 52 من قانون المحاسبة العمومية أصول قبول الهبات وقيدها وإنفاقها فنصت على ما يلي: «تقبل بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء الأموال التي يقدمها للدولة الأشخاص المعنويون والحقيقيون، وتفيد في قسم الواردات من الموازنة.

وإذا كانت لها وجهة إنفاق معينة فتحت لها بالطريقة نفسها اعتمادات بقيمتها في قسم النفقات». فالهبات إذن إيرادات موازنة ويجب أن تفيد في قسم الواردات من الموازنة وتخصص لتغطية عجز الموازنة، أي قصور الإيرادات المحصلة عن تغطية النفقات المصروفة، ما تم تكن لها وجهة إنفاق معينة وفقاً لإرادة الواهب فيفتح لها اعتماد في قسم النفقات من الموازنة وتخصص حصراً لتغطية هذا الاعتماد.

لقد تمادت الحكومات المتعاقبة في مخالفة هذا النص: فقبلت هبات مقدمة إلى الدولة في هيئات رديفة (الهيئة العليا للإغاثة).

ولم تقيدها بكاملها في قسم الواردات من الموازنة. فمن أصل هبات بقيمة حوالي 143 مليار ليرة لبنانية منحت للدولة خلال العام 2005 لم يفتد في الموازنة كواردات محصلة سوى حوالي 15 مليون ليرة لبنانية !!!

وأودعتها في حسابات خاصة لدى مصرف لبنان خلافاً لأحكام القانون كما سيرد لاحقاً. أكد ديوان المحاسبة في تقريره السنوي لعام 2005 على ضرورة «إخضاع الهبات المشار إليها لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة وضرورة استصدار النصوص التنظيمية اللازمة لتحديد آلية إرسال حساباتها والمستندات والمعلومات المتعلقة بها إلى ديوان المحاسبة تمكيناً له من إجراء الرقابة التي أناطتها به قوانين الموازنات المتعاقبة».

ثانياً: في ما خص الضابط الثاني، أي الدفع من حساب واحد لخزينة الدولة مفتوح لدى مصرف لبنان، نصت المادة 243 من قانون المحاسبة العمومية على ما يلي:

«يحظر على الإدارات العامة والبلديات والمؤسسات العامة التابعة للدولة أو للبلديات وسائر الأشخاص المعنويين ذوي الصفة العمومية فتح حسابات في المصارف الخاصة أو فتح حساب خاص بها في مصرف لبنان».

إلا أن القانون رقم 49/87 الصادر بتاريخ 21/11/1987 قد عدل هذه المادة حيث نص على ما يلي: «خلافاً لأي نص آخر ولاسيما أحكام قانون المحاسبة العمومية وأحكام قانون النقد والتسليف يمكن للإدارات العامة ذات الموازنات الملحقة والمؤسسات العامة والبلديات وسائر الأشخاص المعنويين ذوي الصفة العمومية فتح حسابات جارية مستقلة بهم في مصرف لبنان».

إلا أن الحكومات المتعاقبة قد تمادت في مخالفة أحكام القانون رقم 49/87 وأجازت للوزارات، وحتى لبعض الوحدات في الوزارات، بفتح حسابات خاصة بها لدى مصرف لبنان بحيث أصبح لكل وزارة أكثر من حساب لدى المصرف

الذي كان يفترض بالقيمين على إدارته أن يرفضوا فتح حسابات بطريقة مخالفة لأحكام القانون، الأمر الذي أدى إلى تعدد الحسابات وتعذر توحيد نتائجها السنوية.
ثالثاً: في ما خص الضابط الثالث، أي مسك محاسبة واحدة للدولة والإفصاح عن نتائجها ضمن المهل المحددة لذلك:

فقد نصت المادة 87 من الدستور على أن «حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة يجب أن تعرض على المجلس النيابي ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة التالية التي تلي تلك السنة».
ونصت المادتان 194 و 195 من قانون المحاسبة العمومية على أن «تدقق مديرية المحاسبة العامة في وزارة المالية عمليات المحاسبين والمحاسبين الإداريين وتقوم بتوحيدها وتضع كل سنة: قطع حساب الموازنة الذي يجب تقديمه إلى ديوان المحاسبة قبل 15 آب من السنة التي تلي سنة الموازنة، حساب المهمة العام الذي يجب تقديمه إلى ديوان المحاسبة قبل أول أيلول من السنة التي تلي سنة الحساب، يضم إلى مشروع قانون قطع الحساب بيان بسلفات الخزينة وبما سدد منها خلال سنة الموازنة».
لقد تبين بأن آخر قطع حساب قدم إلى ديوان المحاسبة مؤخراً يعود لموازنة العام 2005 وحبذا لو لم يتم تقديمه نظراً للملاحظات التي أرفقتها مديرية المحاسبة العامة به وهي بحد ذاتها كافية لرفضه قبل المباشرة بتدقيقه من قبل ديوان المحاسبة الذي يتوجب عليه إعداد بيانات مطابقة بحساباته وإيداعها مجلس النواب للاستئناس بها قبل الموافقة على مشروع قانون قطع الحساب. وقد سبقت الإشارة إلى عدم صحة رصيد سلفات الخزينة لعام 2005 وإلى عدم صحة حساب الهبات الواردة إلى الدولة خلال العام ذاته، الأمر الذي يجعل قطع الحساب المذكور غير معبر عن صحة الحسابات. أما حساب المهمة العام، وهو أهم من قطع حساب الموازنة لأنه يتضمن الإنفاق من الموازنة والإنفاق من خارج الموازنة، فإن آخر حساب قدم إلى ديوان المحاسبة يعود إلى العام 2000. غير أن ديوان المحاسبة قد أعاد حسابات محتسب المالية المركزي العائدة إلى العام 1993 وما بعده حتى العام 2000 لعدم صحتها وطلب إليه إعادة تنظيمها وفقاً للأصول.

أفاد ديوان المحاسبة في تقريره السنوي لعام 2005 بما يلي عن حسابين من حسابات محتسب المالية المركزي :

«1. حساب الصندوق:

في 1/1/1997 أجرت وزارة المالية قيد تسوية بقيمة /356 853 675 ل.ل. على حساب الصندوق من أجل تحقيق التطابق بين الرصيد الدفترى ورصيد الموجودات النقدية الفعلية لدى أمين صندوق الخزينة المركزي وعلى هذه التسوية أبدى ديوان المحاسبة الملاحظات التالية:

إن الفرق المشار إليه في 1/1/1997 هو غير صحيح لأنه كان نتيجة للقيود التي أدخلت على حسابي الصندوق والمصرف على أثر المطابقة الأولى لحساب المصرف في 14/2/2000 التي تبين فيما بعد أنها غير صحيحة وبالتالي فإن كل ما بني عليها هو غير صحيح.

إن وزارة المالية وفي خطوة منها لاستدراك الخطأ الحاصل في تنظيم حساب مهمة عام 1993 برصيد دخول صفر أقدمت بتاريخ 31/12/1996 على اعتماد رصيد الصندوق الفعلي كما هو لدى أمين صندوق الخزينة المركزي بتاريخ 1/1/1993 وذلك لتحقيق أمرين:

تصحيح الخطأ الناجم عن الانطلاق برصيد صفر في 1/1/1993 وتحديد رصيد الموجودات النقدية الفعلية منطلقاً للقيود.

تدارك الخطأ الكبير الناجم عن الانطلاق برصيد صفر والذي أدى إلى تحويل رصيد حساب الصندوق المدين بطبيعته إلى رصيد دائن في السنوات 1993-1994-1995 وحتى 1996 قبل التصحيح.

وكان يفترض بهذه الخطوة أن تؤدي إلى التطابق بين الرصيد الدفترى والرصيد الفعلي للموجودات النقدية في 31/12/1996 طالما أن رصيد الانطلاق في 1/1/1993 أصبح واحداً إلا أن الأمر لم يحصل وبقي هناك فرق جرى استدراكه بقيد التسوية المذكور أعلاه أي /675 853 356 ل.ل. بالرغم من أن التدقيق اللاحق أظهر عدم صحة هذا الفرق.

«2. حساب المصرف:

إن وزارة المالية أسوة بما اعتمده بالنسبة لحساب الصندوق أجرت تعديلاً على رصيد المصرف في 31/12/1996 بإدخال رصيد حساب المصرف كما هو لدى البنك المركزي في 1/1/1993 وذلك تداركاً لانطلاق الحسابات برصيد صفر وللفرق الكبير الناجم عن هذا الخطأ وكان يفترض بهذه الخطوة أن تقلص الفارق بين المالية والبنك المركزي بعد أن أصبح رصيد الانطلاق واحداً إلا أن ذلك لم يحصل كما دلت المطابقات اللاحقة.

إن أول مطابقة لحساب المصرف المركزي أجريت في 14/2/2000 وكانت تتناول رصيد الحساب الموقوف في 31/12/1996 وأسفرت عن تسجيل فرق بقيمة /1 377 167 788 ل.ل. وقد تبين فيما بعد أن هذه المطابقة غير صحيحة وتراجع عنها الموظف المختص علماً أن هذه المطابقة كانت في أساس التسوية التي أجريت على حسابي الصندوق والمصرف في 1/1/1997 في إطار تحديد ميزان دخول حساب المهمة لذلك العام مما يستتبع إعادة النظر في قيود التسوية المشار إليها.

إن المطابقة الثانية لرصيد المصرف الموقوف في 31/12/1996 والتي حلت محل المطابقة المذكورة أعلاه أظهرت فرقاً بقيمة /13 825 737 939 ل.ل. وقد تبين أيضاً أنها غير صحيحة.

إن المطابقة الثالثة التي أجريت في 18/12/2004 واعتبرت منطلقاً لقيود 1/1/2000 والمطابقات اللاحقة أسفرت عن فرق وتنظيم قيد تسوية به بقيمة /12 783 001 410 ل.ل.

لقد جرت محاولة في أواخر العام 2008 للمباشرة بمسك محاسبة منتظمة في وزارة المالية اعتباراً من 1/1/2009 ومن ثم العمل على تسوية الحسابات السابقة العالقة منذ 1/1/1993، إلا أن هذه المحاولة أجهضت دون معرفة أسباب إجهاضها، وربما كان ذلك بتدخل من المستفيدين من الوضع القائم.

رابعاً : في ما خص الضابط الرابع، أي أن تكون هناك سلطات وأجهزة للمراقبة والمحاسبة،

فقد أنط الدستور بالمجلس النيابي صلاحية مراقبة أعمال الحكومة ومحاسبتها وكذلك محاسبة الوزراء إفرادياً وحتى محاكمتهم وفق أصول وإجراءات معينة. كما أنط الدستور بالمجلس النيابي صلاحية الموافقة على الحسابات المالية النهائية العائدة لسنة ما قبل نشر موازنة السنة التالية للسنة التي تلي تلك السنة.

ألا أن المجلس النيابي لم يعر موضوع الحسابات المالية النهائية أي اهتمام، لا بل كان يجري إقرارها في لجنة المال والموازنة وفي الهيئة العامة للمجلس بسرعة فائقة لأن إقرارها شرط موقف لنشر الموازنة.

لقد كان حرياً بالمجلس النيابي أن يولي هذه الحسابات اهتماماً أكبر لأنها دليل على مدى التزام الحكومة

بإجازتي الجبائية والإنفاق الممنوحتين لها بموجب قانون الموازنة، وأن يدقق في مدى التزام الحكومة بإنفاق الاعتمادات المخصصة للتنمية وعدالة توزيع الاعتمادات المصروفة على المناطق اللبنانية.

وكان حرياً بالمجلس النيابي أن يطلب إطلاعه، لا على قطع حساب الموازنة وحده، بل على الحسابات المالية كافة لاسيما حسابات القروض وحسابات نفقات الخزينة.

أما أصول وإجراءات محاكمة الرؤساء والوزراء فتحمل بذاتها عوامل تعطيلها إذ يتعذر عملياً اتهام أي رئيس أو وزير توفر بسبب تعذر توفر أكثرية ثلثي أعضاء المجلس النيابي للاتهام.

وأناط قانون إنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته بالديوان إدارية تتمثل بالرقابة المسبقة على عقد نفقات الموازنة وبالرقابة المؤخرة على حسابات تنفيذ الموازنة وإعداد بيانات المطابقة، وصلاحيات قضائية تتمثل بالفصل في صحة حسابات كل من يتولى إدارة الأموال العمومية من قبض ودفع وبمحاكمة الموظفين الذين يتولون تنفيذ الموازنة أو إدارة الأموال العمومية عند المخالفة.

لقد مارس ديوان المحاسبة صلاحية الرقابة الإدارية المسبقة على عقد النفقات على الوجه الأكمل بالرغم من كون رقابته هذه تقتصر على التثبت من أمرين:

توفر اعتماد للنفقة وصحة تنسيبها انطباق معاملة عقد النفقة على القوانين والأنظمة ولا تشمل الرقابة على ملائمة النفقة.

أما الرقابة الإدارية المؤخرة على حسابات تنفيذ الموازنة، وبالتالي إعداد بيانات المطابقة ووضع تقرير بنتيجة ذلك وإيداعه المجلس النيابي قبل إقرار المجلس للحسابات المالية النهائية، فلم يرقم به الديوان منذ إنشائه إلا في عام 1966 عن عامي 1963 و 1964، وبالرغم من ذلك ما زال الديوان يبحث في ما يجب أن تتضمنه بيانات المطابقة.

وأما صلاحية الفصل في صحة الحسابات فلم يمارسها الديوان إلا لفترة وجيزة في ستينيات القرن الماضي ومن ثم صدرت عدة قوانين ومراسيم اشتراعية قضت بإعفاء الديوان من الرقابة القضائية على الحسابات لغاية 31/12/1992. وكانت هناك محاولة حالياً لتمرير مشروع قانون يرمي إلى إعفاء الديوان من النظر في الحسابات العائدة للعام 2000 وما قبله، إلا أن النجاح لم يحالفها.

وأناط قانون إنشاء التفتيش المركزي بالتفتيش المالي صلاحية واسعة في مجال الرقابة على تنفيذ الموازنة وإدارة الأموال العمومية وضبط حساباتها.

إلا أن واقع الإدارة الحالي لجهة الحماية السياسية والطائفية المتوفرة للموظفين قد شجعت على المخالفة وحدت من دور التفتيش المالي ومن سائر المؤسسات الرقابية في ممارسة صلاحياتها على صعيدي الرقابة والمحاسبة.

لقد تم حتى الآن تعطيل حسن اختيار ممثلي الشعب بتعطيل النظام الانتخابي، وتم تعطيل دور المؤسسات الرقابية بربطها بالسلطة التنفيذية التي أنشئت لمراقبتها، وبتفريغها من العناصر الكفؤة والقادرة على ممارسة رقابة سليمة ومتطورة عليها، وتم تعطيل السلطة القضائية بعدم منحها الاستقلالية اللازمة للحد من تسلط السلطة السياسية عليها، وإفسادها بالتالي، ولم يتبق من وسائل الرقابة سوى السلطة الرابعة من جهة، والعودة إلى الجذور، أي إلى الشعب عن طريق مؤسسات المجتمع المدني.

وما لقائي بكم في هذه الأمسية السعيدة سوى من قبيل إطلاع مؤسسات المجتمع المدني على بعض من حقائق
المالية العامة في لبنان.
أيها السادة،

إن السياسة المالية السليمة تفترض الالتزام بأحكام القانون النافذ أولاً، وتعديله عند الحاجة ليتلاءم مع متطلبات
تحقيق العدالة والمساواة والإنماء المتوازن ثانياً، ووضع النصوص الضرورية في حال عدم كفاية النصوص الحالية ثالثاً،
وتمكين المؤسسات القائمة من ممارسة الصلاحيات التي أناطها القانون بها وحتى إلزامها بممارسة هذه الصلاحيات إذا
تلكأت عن ذلك رابعاً وأخيراً.

إن أي سياسة مالية تبقى قاصرة ومنقوصة إن لم تقترن بضوابط تحول دون هدر المال العام وتعمل على
استئصال الفساد المستشري. وأهم ضابط ندعو إلى اعتماده، إضافة إلى الضوابط الأربعة التي جرى تفصيلها أعلاه،
هو الرقابة المتعلقة بالجدوى الاقتصادية لاستعمال الأموال العمومية، والتي تهدف إلى التأكد من الاستعمال الأفضل
للأموال العمومية، ومن مدى إسهامها في الاقتصاد الوطني العام، كما تهدف إلى بيان وسائل التحسين التي يقتضي
اعتمادها في الإدارة موضوع الرقابة لزيادة فعاليتها وإنتاجيتها، وإلى مساءلة المقصرين والمخالفين عند الحاجة.
وهذه الرقابة هي ما ندعو إلى اعتماده بدلاً عن الرقابات الشكلية والحقوقية المعتمدة حالياً.

بيروت في 4 أيار 2011

تميم موسى / خبير مالي وضرائبي

أنشطة وبيانات

كلمة الدكتور يحيى غدار في عيد المقاومة و التحرير في 25 أيار 2011
التي القاها في حفل الاستقبال الذي نظمه حزب الله في صيدا



بسم الله الرحمن الرحيم

25 أيار تاريخ في يوم أسقط أسطورة العدو من جدول المستحيلات. سقط المستحيل وهوى العدو الغاصب مغشيا عليه، يعدّ أيام روزنامته المتهاولية بمواجهة قبضة الجهوزية المعجونة بملح المقاومة والتحرير، الموشاة بلون الصبر والايمان والنصر والمبدّدة حلك الهمجية و الغزو والاحتلال.

في 25 ايار سقط الكيان المسخ مزنرا بصدأ الوهن وكابوس المصير القاتم وتسجى صريعا بعد ان اردته الإرادة المثقولة على مكك الألوهية والمدعومة من إيران وسوريا رافعتي الممانعة والمقاومة الصامدتين بوجه هتلر العصر وفرماناته الجوفاء لتقيم فوق ماتم الفاجرين مزارا مسكونا بلوعة الاندحار وحسرة الإدبار دون قيد او شرط.

في 25 ايار سقطت نظرية "القدر الواهم" وأضحى الممكن عديلة الغلال في موسم اليقظة وسنابل النصر الممتلئة بالخير على وقع الصلوات وطقوس القداديس ودم الاستشهاد الطاهر المنساب في الحقول الجنوبية مرتلا سنفونية الفصول التي تنشي بموسيقاها أشرعة المكان والزمان.

سقط الاحتلال المشرعن بقرارات الدول المخطوطة بحبر التشفيّ وأنتصب 25 ايار شاهدا على المنازلة دامغا بخاتمه وثيقة النصر والتحرير المطهرة بالتراب المسكي وفضاء الجنوب الرحب الذي لم يتعب فوارسه من التطواف فوق صهوات خيولهم الأصيلة المعمّدة بزيت الإرادات وقداسة العزيمة إنقاذا للوطن المصلوب منذ عقود على خشبة الصهيوني المارق وإطلاق لبنان سيدا حرا مستقلا ممارسا دوره على اجندة تاريخ جديد وعصر جديد.

طوبى ل 25 أيار عرس المجد وقدس الرجاء، طوبى له ينشد أناشيد العزّة والانتصار مالئا بزغرداته الساحات ومسطرا في الصفحات مدى التجليات التي تمجدّ اسم الخالق والأمة والإنسان على إيقاع تسبيحات نصرالله ورجال الله الشامخين في مواكب النور المستقلّين مركبة الخلد إلى مرتبة الخلود.

وكل عام وانتم والمقاومة والامة بخير

لقاء مع الخبير في الشؤون المالية والضرائبية الأستاذ تميم موسى / الأربعاء 5/5/2011



* أستاذ التجمع الوطني لدعم خيار المقاومة الخبير في الشؤون المالية والضرائبية الأستاذ تميم موسى بحضور فعاليات اقتصادية وثقافية. وقد استهل رئيس التجمع الدكتور يحيى غدار اللقاء مرحباً ومؤكداً أن الوضع المالي لا يختلف عن الواقع المزري في المؤسسات كافة حيث يتفاقم من سيء إلى أسوأ في غياب الإدارة السياسية عن مسؤولياتها الوطنية نتيجة التعطيل في السلطات مما يجعل الفساد والهدر سمة المرحلة التي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى المزيد من إفقار البلد وتخبطه على حافة الإفلاس.

وأكد الدكتور غدار: أن مشروع الهيمنة السياسية والاقتصادية ومخطط إفلاس البلد تفعل من خلال حكومات ما بعد الطائف لوضع لبنان تحت سيطرة مؤسسات العولمة المتوحشة وأضاف: لا حل إلا بالتماسك الوطني وتنشيط الدور الفاعل للمؤسسات عن طريق الولوج الفعلي إلى رحاب الدولة وهذا يتطلب على وجه السرعة حكومة قادرة وفاعلة تضع الأمور على سكة البرمجة والتفعيل والاستنهاض بعيداً عن سياسة التلطي بالكيديات والمحاصصة والهروب إلى الأمام. بدوره بدأ الأستاذ تميم موسى محاضرتَه عن المالية العامة - وقائع وضوابط، منطلقاً من المرحلة السابقة وتداعياتها على الواقع الراهن فبين نتائج سياسة تثبيت النقد الوطني التي أدت مؤخراً، بحجة المحافظة على النقد، إلى تناوب كل من مصرف لبنان ووزارة المالية على امتصاص الفوائض من الودائع المصرفية بالرغم من عدم حاجتها إليها، مما رتب على الخزينة فوائد لا تقل عن 600 مليار ليرة لبنانية سنوياً، وحرَم القطاعات الاقتصادية المنتجة من الإفادة من هذه الفوائض.

كما تحدث الأستاذ موسى عن المشاريع الإنمائية فأشار إلى أنها نفذت وتنفذ دون خطة كان من المفترض أن يضعها مجلس الإنماء والأعمار، فإذا بالحاجة إلى الكهرباء تتضاعف قبل إنجاز معامل الإنتاج الأربعة في الزهراني ودير عمار وصور وبعلبك، إذا بالمواطن يدفع فاتورتين للكهرباء وثلاث فواتير للمياه.

وعن الإنماء المتوازن قال الأستاذ موسى بأن هذا المبدأ الدستوري مجرد شعار وأعطى مثلاً عن اعتماد بقيمة 68 مليار ل.ل. خصص لإنماء بعلبك والهرمل وعكار سنة 1999 لم ينفق منه سوى مبلغ 36,5 مليار ل.ل. حتى نهاية عام 2008.

وأضاف إن للمالية العامة ضوابط أربعة:

أولاً أن يكون الإنفاق العام من أصل اعتماد ملحوظ في موازنة مقررّة من المجلس النيابي حسب الأصول ويفترض بأن يكون هذا المجلس قد راعى عند إقرارها تحقيق الإنماء المتوازن. ففي الإنفاق العام من الموازنة عدالة ومساواة، أو هكذا يفترض أن يكون، وفي الإنفاق العام من خارج الموازنة زبائنية ومحسوبة ومحاباة. والإنفاق من أصل موازنة مقررّة من المجلس النيابي يستحضر مبدأ أساسياً من مبادئ الموازنة العامة هو مبدأ شمول الموازنة بحيث تدرج في الموازنة العامة واردات الدولة ونفقاتها كافة. وثانياً أن يتم الإنفاق العام من أصل حساب واحد مفتوح لدى مصرف الدولة وأن تودع جميع الواردات في الحساب ذاته، أي حساب الخزينة لدى مصرف لبنان. فللدولة كشخص معنوي ذمة واحدة وصندوق واحد كما هو الحال بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين.

وثالثاً أن تكون للدولة محاسبة واحدة وأن تفصح عن نتائجها المالية السنوية ضمن المهل المحددة لذلك. ورابعاً أن تكون هناك سلطات وأجهزة تراقب لتحويل دون المخالفة وتحاسب في حال المخالفة. وبين بأن الالتزام بأي من هذه الضوابط لم يتم خلال المرحلة السابقة. وختم الأستاذ تميم أن المرحلة شديدة الخطورة في ظل التعطيل الذي يصيب السلطات التشريعية والرقابية والقضائية وغياب المحاسبة والمساءلة مما يحتم العودة إلى الجذور، أي إلى الشعب الذي هو مصدر السلطات في الأنظمة الديمقراطية، وذلك عبر السلطة الرابعة من جهة وعن طريق مؤسسات المجتمع المدني من جهة ثانية.

التجمع الوطني لدعم خيار المقاومة

بيان / د. غدار: الغرب لم يشكل يوماً مصدر حماية لأي مكون على مستوى المنطقة

الأربعاء 12/5/2011



* رأى رئيس التجمع الوطني لدعم خيار المقاومة الدكتور يحيى غدار: أن الغرب لم يشكل يوماً مصدر حماية لأي مكون أو شريحة على مستوى المنطقة بل على العكس جعل منها بتدخلاته المصلحية مجرد كمان ومباريس متواجحة لإضعافها وتقويض منعة وحصانة المجتمع، من هنا تأتي إلزامية التنبه والحذر وعدم الوقوع في المحذور خاصة وأن شهية الخارج المغرضة المفتوحة على مداها في موسم الانتفاضات واختلاط الأوراق.

وأردف الدكتور غدار: أن مصدر القوة لأي شعب يكمن بالوحدة الوطنية وتعزيزها عن طريق تعبئة قواه الحية والمجتمعية بالمواطنة واعتماد خيار المقاومة سبيلاً لتجسيد منطق الدفاع والهجوم ضد كل المخاطر الداخلية والخارجية. وأضاف غدار: أن كل محاولات الاستكبار العالمي وافتعال القلاقل الفتنوية خاصة في مصر وسوريا بقصد النفاذ إلى ساحتيهما ستبوء بالفشل لان عناصر المعالجة والمواجهة والوقائع على الأرض تثبت أن الوضع متماسك وممسوك. وختم الدكتور غدار: أن استحقاق تشكيل الحكومة لم يعد يقبل التأجيل لاسيما وأن المناخ العام في المنطقة يضع لبنان أمام مسؤولياته وممارسة دوره وهذا يستلزم تحصيناً جدياً لوضعه الداخلي باتجاه رفق ما يجري والاستعداد للمواجهة على الأصعدة كافة.

التجمع الوطني لدعم خيار المقاومة

لقاء مع ممثل حركة الجهاد الإسلامي الحاج أبو عماد الرفاعي / الأربعاء 19/5/2011



* استضاف "التجمع الوطني لدعم خيار المقاومة" الحاج أبو عماد الرفاعي ممثل حركة "الجهاد الإسلامي"، بحضور السيد إبراهيم المدهون عضو مجلس الشورى في "جمعية الوفاق" البحرينية ومعالي الدكتور عصام نعمان، الدكتور أدونيس العكرة وفعاليات سياسية وثقافية.

وقد استهل رئيس التجمع الدكتور يحيى غدار اللقاء متوقفاً عند ذكرى نكبة فلسطين معتبراً ما حدث في مسيرة العودة في 15 أيار نقلة نوعية باتجاه المستقبل ومؤكداً أن لا إمكانية ولا أفق لأي تسوية على حساب حق العودة الذي يمثل جوهر الصراع ويحدد شكل الدولة الفلسطينية وحقيقة الوجود والهوية.

وأضاف: "إن محاولة فصل قضية فلسطين عن معاناة أهلها في الشتات هو عملية مشبوهة بصرف النظر عن حق العودة، وهذا لن يمر على دماء الشهداء في مارون الرأس والجولان وانتفاضتهم بمواجهة التوطين".
وختم: "من هنا ضرورة تسريع عجلة الحكومة في لبنان ودعم الاستقرار باستئصال منابت التخريب في سوريا باعتبارها الرافعة لخيار المقاومة والحاضنة لقضية فلسطين وشعبها والضامنة لإستراتيجية الصراع بمواجهة المشروع الأميركي الصهيوني".

بدوره تحدث الرفاعي عما جرى في مارون الرأس والجولان واصفاً إياه بالانتفاضة الثالثة المفاجئة والمرعبة للعدو الصهيوني الذي كان يتربصها من الضفة فإذا بريحها يهب من الشتات حيث شكلت كابحاً لمشروع أميركا والغرب الذي كان يعد لتسوية مؤداها تقسيم فلسطين وإسقاط حق العودة.

وأضاف: "منذ أوصلو مورست كل الضغوط ضد الفلسطينيين وبخاصة في الشتات بغية التخلي عن الهوية إلا أن خيار المقاومة ساهم في تفعيل الانتفاضة مما جعل الحراك الفلسطيني مستمراً، وما جرى في 15 أيار هو نقلة نوعية لجيل العودة الذي قدم دمه قرباناً مؤكداً عدم التنازل عن حقه في فلسطين مهما بلغت التضحيات".

وختم الرفاعي: "نحن أمام مرحلة جديدة وشاقة لكن المستقبل فيها لخيار المقاومة بمواجهة المشروع الأميركي الصهيوني الذي يهدف لجعل فلسطين مقطّعة الأوصال على مستوى الداخل والخارج، لكننا لن نستسلم قناعة منا أنه لولا المقاومة لحصل التوطين في لبنان وانتهى كل شيء في فلسطين".

من جهته، ثمن السيد إبراهيم المدهون للشعب الفلسطيني انتفاضته المباركة والتي للبحرانيين أسوة بشهادتها، معتبراً أن الظلم والإجرام الذي يقع على الشعب البحريني من قبل السلطة ودرع الجزيرة هو نفسه ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من قبل العدو الصهيوني، مندداً بالموقف الأميركي الداعم لما تقوم به السلطة البحرينية اتجاه الشعب الأعزل.

التجمع الوطني لدعم خيار المقاومة

لقاء مع الباحث المصري في الشؤون العربية د. أشرف البيومي والناشط في ثورة 25 يناير سيد البديري

الأربعاء 1/6/2011

* استضاف التجمع الوطني لدعم خيار المقاومة الباحث المصري في الشؤون العربية الدكتور أشرف البيومي والناشط في ثورة 25 يناير في الإسكندرية الأستاذ "سيد البديري" بحضور ممثل المقاومة العراقية "عصائب أهل الحق" الشيخ عمار ألدلفي وعضو مجلس شورى في جمعية الوفاق البحرينية الأستاذ إبراهيم المدهون وعدداً من الشخصيات السياسية والثقافية.

وقد أستهل رئيس التجمع الدكتور يحيى غدار مرحباً ومؤكداً أن مصر العروبة تشكل قنطرة العقد في صرح الأمة والرهان على نجاح مسيرتها يعني كسر طوق التراجع والجمود وتفعيل وجهة الانطلاق في الصراع مع العدو وأربابه.

وأضاف د. غدار لاشك أن تدعيم الانتفاضة المصرية ونسف محاولات الالتفاف عليها منوط بوعي وأدراك شعبها إلا أنها أيضاً مسؤولية القوى الوطنية والقومية على مساحة الأمة من بينها التجمع العربي والإسلامي لدعم خيار المقاومة الذي حدد مؤتمره

المقبل بالقاهرة في 25 يوليو 2011.

وختم د. غدار: أن الإحاطة الموضوعية بما يجري يستدعي إستراتيجية موحدة لمواجهة المشروع الأميركي الصهيوني وحلفائه من هنا واجب الالتزام بخيار المقاومة والممانعة وبمؤازرة داعميه وعلى رأسهم سوريا قيادةً وشعباً. بدوره أستهل الدكتور أشرف البيومي مفندا الأسباب الموضوعية لثورة 25 يناير معتبرا أنها بدأت منذ العام 1981 كرد على "اتفاقية كامب ديفيد". إلا أن اغتيال السادات أجل توقيت الثورة لأكثر من ربع قرن ليعود الزخم العربي في مصر ويتحرك من جديد على وقع احتلال العراق ويتصاعد بوعي فطري ليتحول إلى مشهد انتفاضي بالفعل بعد أحداث تونس. وأضاف البيومي تشهد مصر أصابع خبيثة خارجية توظف بعض الداخل المتمثل بالنظام القديم ورموزه وأدواته إضافة إلى المجلس العسكري الذي تدور حوله علامات استفهام وذلك في محاولة لإدارة التغيير في مصر على الهوى الأميركي وعلى قاعدة تفعيل السوق وضمان الكيان الصهيوني لكن ذلك سيبوء بالفشل.



وختم البيومي: أن الحديث عن أن الثورة تفجرت بدافع الحرية والعيش الكريم هو صحيح لكنه مترابط مع القضايا الوطنية والقومية التي بدأت تتفعل من خلال الرفض الشعبي للعدو وبالتلازم مع فتح معبر رفح وهذا دليل على أن المستقبل بخير وأن السيادة الوطنية لن تبقى شعاراً لاسيما وأن جيل الثورة بمعظمه من الشباب الذي يشكل ما نسبته 65 بالمئة من الشعب المصري. وأكد البيومي على ضرورة تلازم الإصلاح وخيار المقاومة والممانعة في سوريا في مواجهة الهجمة الأميركية الصهيونية

بدوره تطرق الأستاذ "سيد البدري" الناشط الشبابي في

الإسكندرية إلى الوضع القائم معتبرا أن مصر التي يحبها العربيون لم تتشكل بعد وهي مازالت في بداية انطلاقها لاسترداد كرامتها وحراكها الوطني بعد أن أنجزت أراحة إثقال القمع والفساد ووصمة التبعية للمشروع الأميركي الصهيوني المتراكمة منذ العام 1973.

وأضاف أن ما قيل ويقال عن أن ثورة مضادة أميركية تجهد لاختراق الواقع ليست خافية على أحد إلا أنها شكلت بالنسبة لنا محفزا ارتداديا إيجابياً على الصعد كافة.

وختم البدري: أن كل المؤشرات على الأرض تؤكد أن الثورة لن تعود إلى الوراء، رغم أن أرضية المواجهة في الصراع العربي الصهيوني لم تتشكل بعد كما يجب، لكن المد الوطني والقومي المتجذر في الأجيال لن يسمح لأي عملية أختراق أو التفاف داخلية أو خارجية وذلك أيماناً وقناعة منا بتحقيق الأهداف السامية وبناء الدولة الوطنية المدنية.

فيما تركزت مداخلة الأستاذ إبراهيم المدهون بالتأكيد على المضي بانتفاضة البحرين تيمنا بثورة مصر وعدم التراجع حتى تحقيق المطالب المحقة.

وأنتهى الشيخ عمار الدلfi بمداخلة معلنا استمرار المقاومة العراقية حتى خروج آخر جندي محتل.

التجمع الوطني لدعم خيار المقاومة